جامعة ابن خلدون – تيارت –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية

دراسة حالة ولاية تيارت

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص:اقتصاد وتنمية

إعداد الطالبين:
–مغيث فيصل
– رحال صفيان

الأستاذ المشرف:
د.ستي حميدة

السنة الجامعية:2016–2017.

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العلم وأنار العلم

وأنار دربي بنوره

إلى "الوالد" أطال الله عمره

إلى من وضع الله الجنة تحت قدميها "والدتي"

الغالية

إلى إخوتي الأعزاء

إلى كل عائلتي مغيث ورحال

إلى كل الأصدقاء

وإلى كل من ساندنا من قريب أو بعيد

فيصل

صفيان

شكر وعرفان

﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾

نحمد الله عز وجل ونثني عيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه أن أنعم علينا بنعمة العلم، وأن وفقنا إلى عملنا هذا.

والصلاة والسلام على حبيب الحق، وخير الخلق محمد ابن عبد الله معلم الخلق أجمعين "من لا يشكر الناس لا يشكر الله، ومن أهدى إليكم معروفا، فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له".

الشكر قيد النعمة وسبب دوامها ومفتاح المزيد منها.

نتقدم بالشكر إلى من ساعدنا في إنجاز بحثنا ونخص بذكرنا السيد الأستاذ المشرف "ستي لميدة" على تحميل صبره وسعة باله ونصائحه وتوجيهاته التي لم يبخل بها علينا تصويبا لهذا البحث وإثراء له.

المحتويات

شكر.....

المحتويات.....

مقدمة عامة.....أ

الفصل الأول: مدخل نظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول:ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....10

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....**10**

المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....14

المطلب الثالث: هيكلها التنظيمي.....**17**

المبحث الثاني: أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....19

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....19

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....21

المطلب الثالث: اهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....24

المبحث الثالث: أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهها وعوامل نجاحها.....26

المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....26

المطلب لثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....31

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجهها وعوامل نجاحها.....35

الفصل الثاني:دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية

المبحث الأول: مدخل نظري للتنمية.....45

المطلب الأول: المفهوم العام للتنمية وأقسامها وأنواعها.....45

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات التنمية.....50

المطلب الثالث: خصائص التنمية.....53

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية.....56

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية وأهدافها.....56
المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية وشروط قيامها ومراحلها.....60
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية وعواملها ومظاهرها.....63
المبحث الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية.....67
المطلب الأول: الدور الاقتصادي.....67
المطلب الثاني: الدور الاجتماعي.....70
المطلب الثالث: الدور التكنولوجي.....72
الفصل الثالث: دراسة حالة ولاية تيارت
المبحث الأول: التعريف بولاية تيارت.....77
المطلب الأول: ولاية تيارت.....77
المطلب الثاني: الإمكانيات العامة لولاية تيارت.....78
المطلب الثالث:المنشآت القاعدية لولاية تيارت.....81
المبحث الثاني: واقع التنمية المحلية لولاية تيارت.....83
المطلب الأول: بطاقة تعريفية لمديرية الصناعة والمناجم.....83
المطلب الثاني: دراسة تحليلية 85
المطلب الثالث: واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بولاية تيارت 88
المبحث الثالث: نبذة تاريخية حول مطاحن مهدية.....90
المطلب الأول: مطاحن مهدية.....90
المطلب الثاني: العرض والطلب على القمح بنوعيه.....95
المطلب الثالث: آفاق وطموح المؤسسة.....98

خاتمة. 102
قائمة الجداول والأشكال البيانية.....108
قائمة المراجع.....111
الملاحق.....119

مقدمة عامة

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي كونها تؤدي دوا هاما في ضمان الاستدامة التنمية الاقتصادية لذا أصبح للاتجاه السائد بين دول العام سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدفع في اتجاه تشجيع قيامها والعمل على إيجاد جميع المتطلبات لنجاحها والارتقاء بها الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة الصعيدين المحلي والدولي.

وقد جاءت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة تستعملها السلطات العمومية في سبيل خلق مناصب الشغل للحد من البطالة التي شهدت ارتفاعا كبيرا بتسريح عدد كبير من العمال نتيجة خوصصة القطاع العام الذي فشل وعانى العديد من المشاكل مما أدى بالدولة إلى التفكير في سياسة جادة لمحلولة الخروج من الأزمة الاقتصادية ومن نتائج ذلك إنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994 للتكفل بمهمة تهيئة المحيط الملائم والظروف المواتية لترقية نشاط هذه المؤسسات وإذا أريد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تملك القدرة على المنافسة في ظل الظروف الإقليمية والدولية الجديدة فلابد من إعادة النظر في المنظومة الاقتصادية الحالية اتجاه هذا القطاع والعمل على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحضيرها من مختلفة الجوانب لمواجهة التحديات المستقبلية.

حيث أصبحت هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البديل الأكثر عملية أمام الدول وخاصة النامية لتحقيق معدلات النمو المرجوة وتجاوز المعوقات الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة التشوهات البيئية جاهدت الأدبيات التنموية ومنذ عقدين تقريبا على الترويج للتمنية المحلية وأهمتيها ونجاعة النتائج التي يمكن أن تحققها في معالجة المشكلات الإقتصادية والاجتماعية المحلية والوطنية وخاصة بعد بروز مصلح الاستدامة وتنديد المنظمات الرسمية والغير رسمية بضرورة دمج متطلبات الارتقاء بهذا النموذج التنموي الجديد الذي يجسد معنى الاستدامة، ضمن جميع مستويات التنمية وعلى جميع الأصعدة المحلية والوطنية ولقد نددت هذه الأدبيات على أهمية الاعتماد على هذا الأسلوب الجديد في العمل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي محليا ولذي يعتمد على مناهج العلوم الاقتصادي والاجتماعية والإيكولوجية تهدف إلى إحداث تغير في أسلوب التفكير وطريقة العمل انطلاقا من المحلية وصولا إلى الوطنية ومنها إلى العالمية ومن هذا باتت التنمية المحلية تشكل ركيزة من ركائز التنمية الوطنية الشاملة والمتوازنة إذ تستهدف

التوازن التنموي بين مختلف المناطق وفي مقدمتها مشروعات البنى الأساسية إلى جانب دورها المؤثر في تدعيم الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل والمشروعات المتوسطة والصغيرة المدرّة للدخل والمحافظة على البيئة.

وباعتبار أن ولاية تيارت من المناطق التي تسعى فيها الجزائر إلى دعم التنمية المحلية من خلال الاستفادة من الإمكانيات التي تتوفر عليها الولاية والتي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن اعتبارها من العوامل التي تدفع بالولاية باللحاق إلى الركب الذي تهدف الجزائر إلى الوصول إليه ألا وهو التنمية الوطنية الشاملة والتوازن بين مختلف مناطقها الجغرافية فأخذنا عينة من هذه المؤسسات لتسليط الضوء على مدى مساهمتها في التنمية المحلية للولاية ألا وهي مؤسسة مطاحن مهدية (شركة ذات أسهم) والدور الذي تلعبه مديرية الصناعة والمناجم في تشجيع هذه المؤسسات

1- إشكالية البحث: تعد لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحالي إحدى المرتكزات الأساسية لخلق الثروة على المستوى المحلي والوطني وهذا ما أرادت الجزائر القيام به من خلال تبني استراتيجيات وطنية تهدف إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذا يجب أن نطرح الإشكالية الموالية:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية لولاية تيارت؟

ومن خلال الإشكالية نستطيع طرح بعض الأسئلة والمتمثلة في مايلي:

- ما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما هي العوامل التي تدفع بالاهتمام بها وأهم خصائصها؟
- ما هي التنمية والتنمية المحلية وما هي أبعادها ومحدداتها؟
- ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وأين تمكن أهميتها؟
- ما هي المعالم الإستراتيجية التنموية التي اتبعتها الجزائر لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما هو مدى مساهمتها في دفع عجلة التنمية المحلية في الجزائر؟
- ما هو واقع التنمية المحلية في ولاية تيارت؟

2- فرضيات البحث: للإجابة على الأسئلة السابقة نستطيع اقتراح بعض الفرضيات التالية:

- لا يوجد تعريف واضح ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويكون مقبولا من جميع الأطراف المهمة بهذا القطاع وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص تجعلها ذات أولوية وتؤهلها للقيام بدور فعال تعمل من خلاله على تحقيق الأهداف المسطرة.

- التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية عملية معقدة يسعيان دائما إلى الإنتقال من حالة إلى حالة أحسن منها وبطريقة مستدامة كما لها أبعاد متعددة وأنها ذات طبيعة ديناميكية.

- تستطيع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القضاء على البطالة ومقاومتها كما تلعب دور هاما في التنمية الاقتصادية نظرا لأهميتها في اقتصاديات الدول لنامية والمتطورة من خلال دورها في تنمية المجتمعات المحلية بما بتناسب مع إمكانيتها.

- تبنت الجزائر خطط وسياسات وإستراتيجيات متكاملة تعتمد فيها على جملة من الهيئات والهياكل وتنفذ من خلالها مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تطوير ودعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها ودعم فكرة التنمية المحلية.

- لا يمكن اعتبار التنمية المحلية بولاية تيارت بالممتازة ولكنها مقبولة وخاصة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

3- دوافع اختيار الموضوع: إن اختيار موضوع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية دراسة حالة ولاية تيارت راجع إلى مجموعة من الأسباب وهي:

- الرغبة الشخصية لاختيار هذا الموضوع.

- اهتمام الدولة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة.

- كون أن التنمية صارت حديث الساعة لكونها تهتم بتطور الإنسان والدور إلى تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى تحقيق التنمية.

- معرفة كل عيوب ومزايا هذا القطاع (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) وعرفة المعلومات الفنية والتقنية حول كونه مجال اقتصادي حديث.

4- أهمية البحث: تتعد أهمية بحثنا فيمايلي:

- كونه يتعرض لأحد أهم المواضيع الاقتصادية المطروحة اليوم على الساحة الاقتصادية خاصة في الوقت الراهن يتسم بالتحولات الاقتصادية عميقة كان لها أثر واضح على أهمية ومكانه هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

- إرساء مختلف الآفاق النظرية والتطبيقية التي تستمد كيانها من دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتنمية المحلية.

- تعدد البرامج والإجراءات التحفيزية وأساليب التنشيط التي سعت الجزائر لتجسيدها نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الدور الهام الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة وفي جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة المحلية والدولية.

- مدى تأثير ما قامت به الجزائر في هذا الشأن على هذه المؤسسات في اقتصادياتها وأخير استفادة الجزائر من هذه الإجراءات في تطوير وترقية مؤسساتها.

- كون التنمية المحلية أصبحت من المرتكزات الأساسية لعملية تحقيق وإرساء قواعد التنمية المحلية.

- الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لهذه المؤسسات والإصلاحات الكبيرة التي سخرتها لتأهيل هذا القطاعات لمختلف جوانبه على جميع الأصعدة.

5- أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

- إعطاء صورة شاملة حول مختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية.

- توضيح مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع وتحسين القتصاد الوطني.

- دراسة وتقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية.

- محاولة عرض تجربة ولاية تيارت في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإستراتيجيات المتبعة من طرف الهيئات المختصة لدعم وترقيه هذا القطاع.

6- حدود الدراسة:

الحدود النظرية: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المواضيع المفتوحة التي يمكن دراستها من مختلف الجوانب إلا أننا ارتأينا دراسة هذا الموضوع منم خلال التركيز على بعدها التنموي المحلي في تيارت.

الحدود المكانية: تمحورت الدراسة الميدانية في ولاية تيارت.

الحدود الزمانية: لقد ركزنا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في تيارت على المدة الزمنية (2013-2016) أما الدراسة الميدانية في ولاية تيارت في الفترة ما بين 2015-2016 ويتعذر علينا التقيد بهذه المدة في بعض الأوقات بسبب غياب المعلومات ولأسباب أخرى.

7- المنهج المستخدم: لطرح بحثنا بصورة واضحة وتوضيح المفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومضمون التنمية المحلية اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وهذا لمعرفة البيانات والمعلومات المتعلقة ب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية ولإسقاط الدراسة النظرية على واقع ولاية تيارت، فاعتمدنا على المنهج الإستقرائي لدراسة مديرية الصناعة والمناجم التي تهدف لتربية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المحلية في ولاية تيارت.

8- أدوات الدراسة: وتتمثل أدوات الدراسة في: المسح المكتبي بالإطلاع على مختلف المراجع العربية وعلى مختلف الدراسات والأبحاث السابقة، والإنترنت والمجالات والمقالات المتخصصة التي لها علاقة بموضوع البحث بالإضافة إلى الوثائق التي تحصلنا عليها بشكل رسمي من المديريات المتخصصة والتابعة لموضوع بحثنا والمقابلات الرسمية لغرض تجميع البيانات الخاصة بموضوعنا.

الدراسات السابقة: من خلال الإطلاع على بعض المذكرات والكتب التي توصلنا خلالها على المعلومات جد قيمة وهامة بالنسبة لنا، حيث ساعدتنا في إنجاز بحثنا هذا ومن أهماها مايلي:

- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها (حالة الجزائر).
- التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية.

- الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

9- صعوبات البحث: تتلخص أهم الصعوبات التي واجهناها لإنجاز هذا العمل فيمايلي:

– صعوبة الحصول على المراجع والدراسات التي تتناول موضوع التنمية المحلية في حلتها الجديدة حيث أكثر المراجع والدراسات والمذكرات متكررة مما ألزمنا الرجوع لبعض المذكرات ومواقع الإنترنت وبعض المنتديات.

- صعوبة القيام بالدراسة الميدانية خاصة أن طبيعة الموضوع تتطلب ذلك بهدف استيعاب المعارف النظرية بشكل أحسن ومطابقتها مع واقع ولاية تيارت.

- امتناع بعض الإطارات عن منحنا المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع وهذا نظرا لعدم وجود اتفاقيات مع الجامعة وتخوفهم من طبيعة الدراسة الميدانية التي نحن بصدد دراستها، هذا الذي أدى بنا في معظم الأحيان إلى محاولة الحصول على المعلومات والبيانات بطرق غير رسمية.

- صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية لعدم قدرة أفراد المديريات المتاحة على مستوى الولاية على فهم متطلباتها المعلوماتية والبيانية بالرغم من محاولتنا لتبسيط الفكرة إلى أصغر حد ممكن بغية الإجابة على أسئلتنا.

- الغياب الفادح للإحصائيات والدراسات التي تربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية في ولاية تيارت وعلاقة التنمية المحلية بمديرية الصناعة والمناجم التي تهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الناحية التطبيقية.

10- عرض خطة البحث: لدراسة الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية تناولنا في الفصل الأول مدخل نظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية تناولنا في المبحث الأول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمبحث الثاني أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمبحث الثالث أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتناولنا في الفصل الثاني دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية وقسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية حيث المبحث الأول يتناول مدخل نظري للتنمية أما المبحث الثاني يتمحور حول ماهية التنمية المحلية والمبحث الثالث دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية.

وقمنا في الفصل الثالث بدراسة الحالة لولاية تيارت حيث تطرقنا لدراسة ميدانية في كل من مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيارت وأخذنا عينة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تلعب دورا في عملية التنمية المحلية ألا وهي مؤسسة مطاحن مهدية (شركة ذات أسهم) حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول التعريف بولاية تيارت والمبحث الثاني في واقع التنمية المحلية لولاية تيارت أما المبحث الثالث نبذة تاريخية حول مطاحن مهدية.

الفصل الأول

مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

يعد موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الموضوعات التي تشغل حيز كبير في قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم، ولذلك فقد اكتسبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي جعلها محط أنظار العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين الذين أجمعوا على حيوية هذا القطاع ودوره الفعال في تحقيق التنمية الشاملة إلا أن الذي لم يجمعوا عليه هو تقديم تعريف موحد ومعتمد لهذه المؤسسات، حيث اختلفت اجتهاداتهم باختلاف المعايير والمقاييس التي اعتمدوها، وأيضا باختلاف مراحل التقدم الصناعي والتكنولوجي والأوضاع الاقتصادية السائدة في كل بلد.

وسنتناول في هذا الفصل مايلي:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تعريفها، معايير تصنيفها، هيكلها التنظيمي)

المبحث الثاني: أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أهميتها، دورها، أهدافها).

المبحث الثالث: أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهها وعوامل نجاحها.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في عملية التنمية المحلية، حيث توفر فرص عمل واسعة نظرا لصغر رأسمالها المستثمرة، ومن ثم المساهمة في التخفيف من البطالة، ومن خلال هذا المبحث ستتطرق إلى:

* تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
* معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
* الهيكل التنظيمي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد تعددت التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن الصعب التوصل لتعريف موحد نظرا لتبان واختلاف قدرات الدول الاقتصادية والاجتماعية.

1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من بين هذه التعاريف التي تعددت نذكر مايلي:

1.1- تعريف الكنفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (فرنسا)

المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي التي يتولى فيها قادتها شخصيا ومباشرة المسؤوليات المالية، الاجتماعية التقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة.[1]

2.1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)[2] :

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات مستقلة، أي غير تابعة لمؤسسات أخرى، حيث عدد العمال فيها محدود، وهذا العدد يختلف بين الدول والغالبية منها أقل من 205 عامل مثل الإتحاد الأوروبي لكن بعض الدول يحددونه بـ 200 عامل على الأكثر، المؤسسات الصغيرة منها تشغل أقل من 50 عامل

[1] - خبابة عبدالله: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دط، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص16.

[2]-O CDE : organisation de coopération et de développement Economique.

والمصغرة على الأكثر 10 عمال، وفي بعض الدول 5عمال وبرقم أعمال لا تجاوز 40 مليون أورو في الإتحاد الأوروبي.[1]

3.1- يعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة "الأونكتاد": في تعريفه حجم العمالة حيث يعرف المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يعمل به من 20-100 عامل على الأقل، فإنه يعرف المشروع المتوسط بأنه ما زاد عن 100-500 عامل[2]

أما منظمة العمل الدولية، فقد حددت مجموعة من المعايير لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي

- معيار العمال الموظفين
- معيار رأس المال
- معيار المبيعات والإديرادات
- معيار الإنتاج
- معيار التقنية المستخدمة
- معيار استهلاك الطاقة

4.1- البنك الدولي: على سبيل المثال يعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معيارا مبدئيا، وتعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عامل، وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المنشأة الصغيرة والمتوسطة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، وفرنسا تعتبر المنشأة صغيرة ومتوسطة إذا كانت توظف حتى 500 عامل، في السويد لغاية 200عامل، وفي كندا وأستراليا حتى 99 عاملا في حين أن الدانمرك هي المنشآت التي توظف لغاية 50 عاملا.

5.1- ويعرف قانون الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر: المؤسسة الصغيرة بأنها كل نشاط شخص أو أكثر يعملون لحسابهم، ويكون للمشروع صفة الاستقلالية في الملكية والإدارة، ويقل عدد

[1]- نظيرة قلايدي، محمد الأمين ووليد طالب، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة أبحاث المؤتمر الدولي**، تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، الجزائر يومي 11و12 مارس 2013، ص336.

[2]- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوزادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، ط1، دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 14-15.

العمال فيها عن 100 عامل ويقل رأس مال مشروعها عن مليون جنيه وتقل قيمة الأصول الثابتة به بدون الأراضي والمباني.[1]

6.1- تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية: CED[2] للمشروعات الصغيرة: وضعت تعريفا للمشروع الصغير اشتمل على العديد من الخصائص لهذه النوعية من المشروعات، حيث عرفت المشروع الصغير بأنه،[3] ذلك المشروع الذي يجب أن يتوفر به شرطين أو خاصيتين على الأقل ممايلي:

- عدم استقلال الإدارة: مدير المشروع هو مالكه.
- أن يتم توفير رأس المال من خلال مالكه
- أن يعيش الملاك والعاملين في منطقة محلية
- أن يكون حجم المشروع صغير نسبيا بالنسبة للصناعة التي تنتمي إليها

7.1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية: الصناعات الصغيرة هي تلك التي لا يزيد عدد العمال في المنشأة الواحدة منها عن 06 عمال، ولا حجم رأس المال فيها عن 2 مليون دولار، أما المتوسطة فمتوسط عدد العمال فيها لا يزيد عن 100 عامل وحجم رأس المال فيها لا يزيد عن 06 ملايين دولار .[4]

8.1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: عرف المشرع الجزائري المؤسسة الصغيرة والمتوسطة سنة 2000 وذلك تزامنا مع توقيع الجزائر على الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وتم اعتماد تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية "بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموعة حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، كما تتوفر على الاستقلالية بحيث لا

[1]- خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2]- comité de economique dévelepement.

[3] - ضياء الناروز، **المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وسائل التمويل التقليدية والإسلامية –دار المقارنة-** ،ط1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 12.

[4]- علي جدوع الشرفات، **التمية الاقتصادية في العالم العؤبي**، ط1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 84.

يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات ص و م"[1].

2- أسباب اختلاف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعود اختلاف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المفكرين وبين الدول وبين الهيئات الاقتصادية إلى أسباب هي:

1.2- اختلاف درجة النمو الاقتصادي: اختلاف درجة النمو بين الدول الصناعية والمتقدمة والدول النامية، التطور في كل دولة وأيضا على وزن الهياكل الاقتصادية (مؤسسات ووحدات اقتصادية).

فالمؤسسات الصغيرة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة في دولة نامية مثل الجزائر، وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والنقدية والاجتماعية

2.2- تنوع النشاط الاقتصادي: عند المقارنة بين المؤسسات لفروع مختلفة نجد على سبيل المثال مؤسسة تضم 500 عامل تعتبر كمؤسسة صغيرة في قطاع صناعة السيارات، لهذا من الصعب أمام اختلاف النشاط الاقتصادي إيجاد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة أو المتوسطة.

3.2- تعدد النشاط الاقتصادي: تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه مثال ذلك ينقسم النشاط الصناعي إلى المؤسسات الصناعية الاستخراجية، ومؤسسات صناعية تحويلية وهذا الأخير يضم بدور عدد من الفروع الصناعية من صناعات غذائية وصناعة الغزل والنسيج والصناعات المعدنية وصناعة الورق والخشب ومنتجاته ولذا تختلف كل مؤسسة من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطه.

4.2- عامل التقني: يتلخص في مدى الاندماج بين المؤسسات فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماج يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المؤسسات "إلى كبرى بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

[1]- خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 18.

المطلب الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك معيارين لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهما معا معيار كمي والآخر نوعي

1- المعايير الكمية: وهذه المعايير هي كمايلي:

1.1- معيار عدد العمال "حجم العمالة": من أكثر المعايير استعمالا وذلك:

* بساطة الاستخدام والتطبيق

* سهولة الحصول على المعلومة

* الثبات النسبي

غير أنه هو الآخر يبقى مختلف من دولة إلى أخرى فمثلا في الدول الصناعية فإن المؤسسة الصغيرة تضم 500 عامل على الأقل وفي الدول النامية هي المؤسسات التي تضم من 2 إلى 100 عامل أو حتى أقل.

2.1- معيار رقم الأعمال: يستعمل لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية، ويستعمل خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، إلا أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص ذلك أن كبر حجم المبيعات للمؤسسة أو ارتفاع رقم أعمالها قد يكون مرده إلى ارتفاع الأسعار وليس لعدد الوحدات المباعة. (رقم الأعمال= عدد الوحدات المباعة* السعر) وبما أن السعر عادة ما تحدده قوى خارجة عن المؤسسة ويبقى تحقيق أرقام كبيرة كذلك بفعل قوى خارجة عن المؤسسة لذا يتجه المحللون إلى رقم المبيعات القياسي أي يأخذ بعين الاعتبار التغير في الأسعار عوضا عن رقم الأعمال الإسمي.

3.1- معيار حجم الموجودات: أي ما تمتلكه المؤسسة من أصول ثابتة.[1]

4.1- معيار رأس المال: يعتبر معيار رأس المال أحد المعايير الأساسية الشائعة في تحديدي حجم المؤسسة، لكونه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية وهذا المعيار يختلف من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر.

5.1- معيار معامل رأس المال: يعد كل من معايير رأس المال ومعيار العمالة من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمؤسسة، لذلك فإن الاعتماد على أي منها منفردا يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة، فقد نجد في مؤسسة عدد عمالها منخفض بينما رأسمالها كبير والعكس، مما يجعلنا نخطئ في تصنيفها، لذا قد وجدنا معيار يمزج بين معيارن رأس المال والعمالة، وهو معيار "معامل رأس المال/ العمل".[2]

2- المعايير النوعية: وهذه المعايير كمايلي:

1.2- قيمة المبيعات: هناك من يصنف هذا المعيار ضمن المعايير وحجمها إنما أنه كمي في قياسه ولكن نوعي في مدلوله، ذلك أن قيمة المبيعات وحجمها إنما يتحدد حبس السوق وكذا نوعية المنتج وفي هذا المجال هناك من يعتبر أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتوجه دائما إلى الأسواق المحلية وبطريقة مباشرة أي أن لها علاقات مباشرة مع زبائنها.

2.2 المعيار القانوني: يتوقف شكل المؤسسة القانوني على طبيعة رأس المال وكذا مصارده وحجمه فعادة ما ياخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكل المشاريع العائلية (شركات أشخاص) والشركات التضامنية أو الوكالات أو شركات التوصية بالأسهم ولكن عادة ما تكون في شكل شركة ذات أسهم.[3]

---

[1]- خبابة عبد الله، سابق ذكره، ص 14.

[2]- نظيرة قلايديو محمد الأمين ووليد طالب، مرجع سبق ذكره، ص 335.

[3]- السعيد بريش، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية حالة الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، ع 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2007، ص 64.

3.2- المعيار التنظيمي: تصنف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وفقا لهذا المعيار وفقا لهذا المعيار إذا اتسمت بخاصيتين أو أكثر من الخواص التالية:

- الجمع بين الملكية والإدارة.

- قلة عدد مالكي رأس المال.

- ضيق نظام الإنتاج وتركزه في سلعة أو خدمة محددة.

- المحلية إلى حد كبير.

- الاعتماد وبشكل كبير على المصادر المحلية للتمويل.[1]

4.2- معيار الحصة السوقية: المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات تنافسية وليست احتكارية وبالتالي فإن حصتها السوقية محدودة[2]

5.2- معيار الاستقلالية: المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي التي تكون مستقلة، أي أنها تملك على الأقل 50% من رأسمالها ولكن في بعض الدول قد تكون النسبة أقل من ذلك.

6.2- المعيار التكنولوجي: حسب هذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسات التي تستعمل أساليب إنتاجية بسيطة مقارنة مع المؤسسات الكبرى.[3]

---

[1]- محمد الصيرفي، **البرنامج التأهيلي لإعداد أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دروس دولية للنشر والتوزيع، ط1،ص 28-29.

[2]- ضياف علية، **رأس المال المخاطر كبديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستر غير مستوردة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2009، ص 08.

[3]- خبابة عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص16.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

يمتاز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبساطة الشديدة وعدم التعقيد كالذي نجده في المؤسسات الكبرى، وهذا راجع إلى صغر حجم هذه المؤسسات، وكذلك إلى تركيز المسؤوليات إلى جهة واحدة وعدم تشعب الفروع بالشكل الذي قد يعقد من هيكلها التنظيمي

الشكل رقم (01-01) الهيكل تنظيمي تقليدي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة.

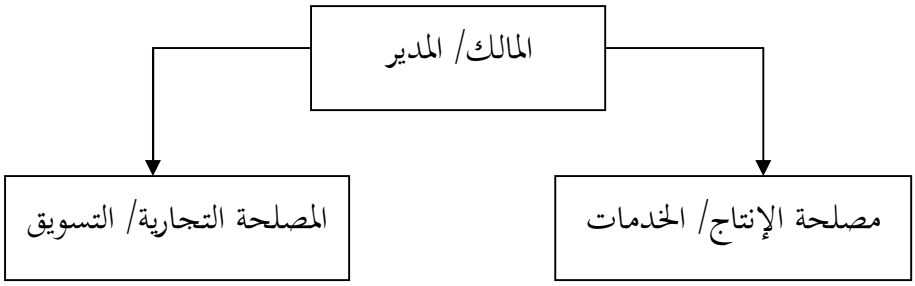

المصدر: أحمد رمزي إدارة التسويق في المشروعات الصغيرة، ط1، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، 2005، ص 102.

وتجدر الإشارة هنا أنه من النادر أن نجد إدارة مستقلة للتسويق أو المالية أو الموارد البشرية...في المؤسسات الصغيرة، وهدا راجع إلى اعتبارات الحجم أوّلا حيث أن الهيكل التنظيمي بها يكون صغيرا أو غير معقدا، والاعتبار الآخر هو سيطرت المالك على شكل أنشطة المؤسسة وبالتالي فإن جميع السلطات تؤول إليه حيث نجد في المؤسسات المصغرة مصالح وليست إدارات.

[1]- خبابة عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص 56-57.

الشكل رقم (02-01) نموذج لهيكل تنظيمي تقليدي بالنسبة للمؤسسات المتوسطة.

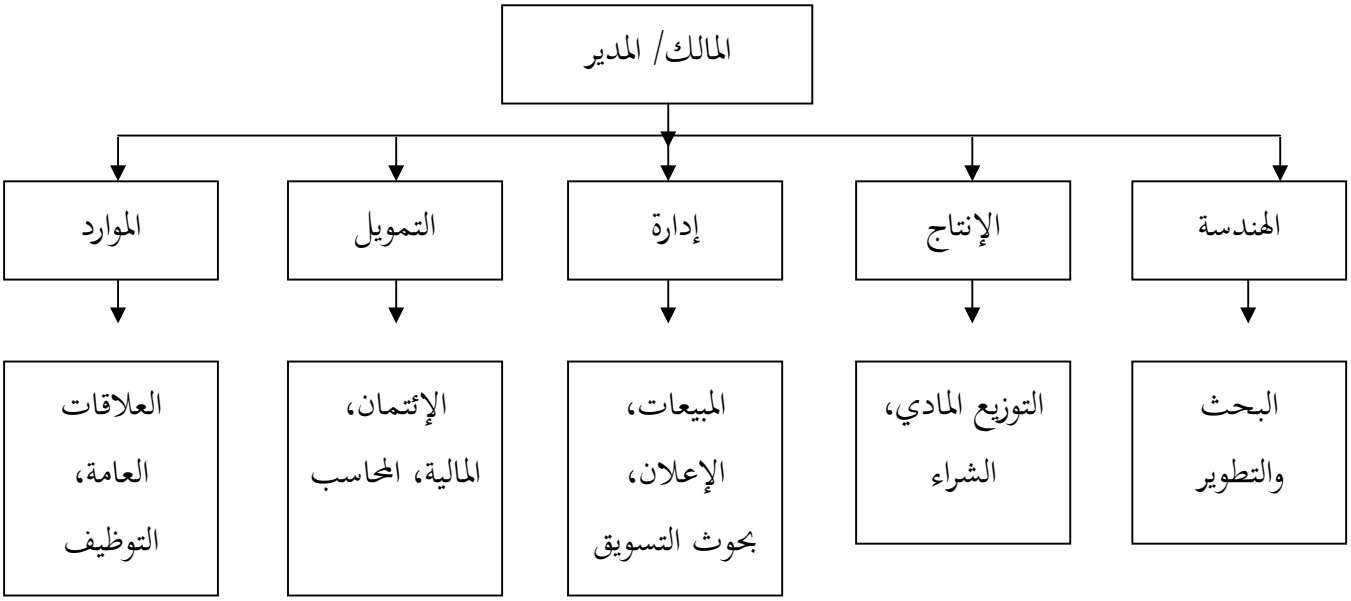

المصدر: أحمد رمزي إدارة التسويق في المشروعات الصغيرة، ط1، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، 2005.

المبحث الثاني: أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدد من المستويات طبقا لأهميتها إلى:

أولا: على مستوى الفرد صاحب المشروع:

تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الفرد صاحب المؤسسة فيما يلي:

1- إشباع حاجة الفرد صاحب المؤسسة في إثبات الذات الشخصية مستقلة لها كيانها الخاص

2- توفر المؤسسة ص و م فرصة تحقيق رسالته وغايته الخاصة من الحياة العملية.

3- ضمان الحصول على دخل ذاتي له ولأسرته، بصفة خاصة، إذ أدير المشروع بأسلوب علمي رشيد.

4- إن صاحب المؤسسة الناجح يشعر أنه إنسان استطاع أن يحقق لنفسه ولمجتمعه ما لم يحققه الآخرون من ومن هنا كان التمايز بين صاحب المشروع والآخرين.

5- إن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي طريق الحرية والإبداع لدى الأفراد في الحياة العملية

6- إن المؤسسة ص و م فرصة لصاحبها لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية وخبرته العملية والعلمية لخدمة مشروعه كهواية يعشقها قبل أن تكون وظيفة

7- إن تشجيع الشباب وتسهيل امتهانهم للأعمال الحرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يوفر عليهم الوقت الذي قد يقضونه في انتظار التوظف في القاعين الحكومي والخاص، ويجنب الشباب إهدارهم للطاقة البشرية.

ثانيا: على مستوى المجتمع:

تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المجتمع فيمايلي:

1- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل في مجال الأنشطة الإنتاجية الخدمية والسلعية والفكرية

2- إن المؤسسات الصغيرة تغطي جزءا كبيرا من احتياجات السوق المحلي

3- إنها تساهم إلى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة

4- إنها تشارك في حل مشكلة البطالة في المجتمع

5- استيعابها للقطاع الأكبر من العمالة في مختلف المجتمعات.

6- إن تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة العمالة في مجال الصناعات يساعد على تطوير التكنولوجيا والفنون الإنتاجية المحلية في المجتمع ودفع هذه المؤسسات إلى مواقف تنافسية جيدة

7- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على تحقيق التوازن الإقليمي.

ثالثا: على المستوى العالمي:

1- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت علما قائما بذاته يدرس في الجامعات والمعاهد العلمية وقد أفردت لها المقررات الخاصة بها.

2- في مجال التدريب والتنمية أصبحت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة برامج تدريبية عديدة ومتنوعة تشمل: مفاهيميها وأنواعها وأبحاثها وأركانها ووظائفها ومهارات القائمين عليها كما تتضمن دراسات السوق والتسويق ودراسات الجدوى والبيئة والأمن الصناعي وغيرها من الموضوعات.

3- تهتم معظم الدول في العالم الآن بعقد ندوات ومؤتمرات وحلقات نقاش والبحث ورشات العمل حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وحضاريا

4- انتشار وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية على مستوى العالم التي تهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدلو المختلفة.

5- انتشار المنظمات والصناديق المعنية بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم.

6- باتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كواحدة من أوى أدوات التنمية الصناعية والتكنولوجية.

7- مدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني وترقية الصادرات.[1]

[1]- محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية**، ط1، القاهرة، مصر، 2003، ص 13-15.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جرت العادة أن يتم قياس دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد من خلال ثلاث معايير أساسية هي المساهمة في التشغيل، الإنتاج وحصتها من العدد الكلي للمنشآت في الاقتصاد، وتظهر أهم المزايا لهذه المنشأة فيمايلي:

- توفير المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على الأسعار.

- تعتبر هذه المنشآت المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء.

- هذه المنشآت هي عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة.

- تمتاز هذه المنشآت بأنها توفير بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنبا إلى جنب لمصلحتهم المشتركة.

- هذا المشروع سيساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة.

- تعتبر هذه المشاريع من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجديدة[1]

وهناك عدة مزايا نذكر منها مايلي:

1- سهولة تكوين هذه المؤسسات: فهي لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة ويمكن أن تكوزن على شكل مؤسسة أفراد أو شركات تضامن كما أن الإجراءات الإدارية المرتبطة بتكوينها تكون مبسطة.

2- توفير الوظائف الجديدة: هذه المؤسسات تسعى إلى توفير العمل للعمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى[2]

[1]- ليبث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2]- عثمان حسن عثمان، **مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية**، بحوث وعمل أوراق الدورة الدولية 25-28 ماي 2003، حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004، ص 20.

3- المساهمة في الناتج المحلي الخام وخلق قيمة مضافة: حيث تؤثر هذه المنشآت في ثلاث اتجاهات:

- تعمل على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو البسيط مما يزين من الدخل الوطني للدولة.

- تحقق ارتفاعا في المعدلات الإنمتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام.

- تساهم في التخفيف من الإسراف على المستوى الوطني.[1]

4- تعبئة المدخرات: إد تعتبر وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني، من خلال امتصاص فوائض الأموال العاطلة والمدخرات لدى صغار المدخرين وتوظيفها في استثمارات إنتاجية خدمية والعمل على تشغيلها وتنميتها والمشاركة في أربحاها، أي أن هذه المؤسسات تعد قناة إضافية لجذب المدخرات المساهمة في تمويل الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى زيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية والتخفيف من درجة الاعتماد على الاقتراض سواء من الداخل أو الخارج.

5- امتصاص البطالة: تسعى هذه المؤسسات إلى توفير العمل للعمال الذين لا يمكن توظيفهم على مستوى المؤسسات الكبرى لكونهم يفتقدون للمؤهلات العلمية العالية أو الكفاءة المطلوبة على مستوى هذه المؤسسات، ونظرا لكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة في مجالات لا تتطلب المؤهل العلمي بدرجة كبيرة كالصناعات التقليدية والحرفية التي تتطلب مهارة فإنها تستقطب الأعداد الهائلة من هؤلاء، بالإضافة إلى كونها لا تتطلب أموال كبيرة في التأسيس فهي تعتبر مصدر رخيص لخلق فرص عمل جديدة وبالتالي تساهم بصفة فعالة في تخفيض البطالة ومن ثم القضاء على الفقر.[2]

6- تقديم منتجات وخدمات جديدة: أثبتت التجربة العلمية في بعض البلدان خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي من خلال تبينها وتشجيعها للإختراعات، حيث أن 98% من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة كانت

[1]- خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 222.

[2]- المرجع نفسه، ص 222- 223.

نقطة انطلاق المؤسسات الصغيرة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تنفق المؤسسات الصغيرة ما يقترب من 95% من تكاليف البحث والتطور وبالتالي يظهر دورها جليا في التنمية والتطور الاقتصادي.

7- توفير احتياجات المؤسسات الكبرى: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سندا للمؤسسات الكبرى فهي ومن خلال التعاقد الباطن تقيم ارتباطات وثيقة بالمؤسسات الكبرى، سواء المحلية أو الخارجية، فإلى جانب دورها كمورد فهي تقوم بدور الموزعين وتقديم خدمات ما بعد البيع الخاصة بالعملاء، وعادة ما تبني المؤسسات الكبيرة إستراتيجيتها بالاعتماد على الموردين الخارجين الصغار، والذين يتصفون بدرجة عالية من الاعتمادية والمرونة.[1]

8- تقديم السلع الخدمات الخاصة: إن تلبية الحاجيات الخاصة للمستهلك لا تتم عبر المؤسسات الكبيرة، فهناك متطلبات خاصة جدا بالمستهلك لا تلبيها المؤسسات الكبرى لاعتمادها على الأنشطة التي تحقق وفرات الإنتاج الكبير، وبالتالي يجد المستهلك نفسه أمام مؤسسات صغيرة تقوم بتوفير هذه الخدمات.

9- الفعالية في التسيير: تتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب طرق للتسيير لا تتميز بالتعقيد بل بالسهولة والسيولة فيما يخص الهيكل التنظيمي، فهياكلها التنظيمية بسيطة، واتصالاتها مباشرة تستطيع أن تستغل بشكل حيد الاتصالات غير رسمية والفعالة كما ينطبق هذا الأمر على عملية اتخاذ القرارات، خاصة من حيث توفير المعلومات وسرعة وصوله أو فعالية في استخدامها، كما تمكن هذه المؤسسات من استخدام أساليب التسيير الحديثة خاصة الإدارة بالتجول، وتستطيع الإدارة المسيرة أن تطبق كل ما يتعلق بمقولة الصغير أجمل والصغير فعال.[2]

10- دعم الاستهلاك: من المعروف أن العاملين في مثل هذه المؤسسات يحصلون على أجور منخفضة مقارنة بالأجور التي يحصل عليها لعاملون في المؤسسات الكبرى، حيث أن الاستهلاك يكون مرتفعا عند أصحاب المداخيل المنخفضة، وهذا يزيد من حج الطلب الكلي في المجتمع مما يترتب عليه توسيع دورة الإنفاق والإنتاج والاستثمار، وبالتالي التوسع في دورة النشاط الاقتصادي ورفع معدل النمو كمحصلة نهائية.

[1]- عثمان حسن عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2]- المرجع نفسه، ص 20.21.

11- مساهمتها في توسيع القاعدة الإنتاجية: نظرا لكونها تنشط في جميع المجالات الإنتاجية، ونظرا لكونها الأكبر في جميع دول العالم، فهي بذلك، تساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية للبلد، مما يؤدي إلى إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات.

12- مساهمتها في الصادرات: تشير إحدى الدراسات إلى أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قد تسهم بنحو 25% إلى35 % من الصادرات العالمية للمواد المصنعة، إلى أن مساهمة المؤسسات الكبيرة تبقى أكبر لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول تركز على الأسواق الداخلية والمحلية في تسويق منتجاتها.[1]

13- تحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية

14- استغلال الموارد المتاحة محليا.

15- تحافظ على الأعمال التراثية (حرفية/ يدوية) التي يتمثل أهمية قصوى للاقتصاد خاصة في جانب سياحي.

16- فتح الأبواب لتشغيل الشباب خاصة المرأة مما يسمح بتفعيل دورهم في عملية التنمية.[2]

المطلب الثالث: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتمثل أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

1- استحداث فرص عمل جديد بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدام أشخاص آخرين ومن خلال الاستحداث لفرص العمل يكمن في أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.

2- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.

[1]- خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 224.

[2]- المرجع نفسه، ص 224 – 225.

3- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم نتيجة إفلاس بعض المؤسسات العمومية أو نتيجة تقليص العمالة فيها، جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة الصغيرة.

4- استعادة كل حلقات النتائج غير المربحة وغير الهامة التي تلخصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن إنشاء 15 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عن طريق التخلي والاستعادة.

5- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستخدميها ومستحدثيها كما تعتبر مصدر إضافي لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.

6- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

7- يمكن أن تكون أداة فعالة لتوظيف الأنشطة في المناطق النائية وبالتالي تعتبر أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الإدماج والتكامل الاقتصادي بين المناطق.

8- تعتبر حلقة وصل بين النسيج الاقتصادي من خلال العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة بها والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام ذات المدخلات.[1]

9- منتشرة في كافة القطاعات الاقتصادية.

10- تختلق هيمنتها باختلاف القطاع الاقتصادي.

11- مصدر مهم للاستخدام ولتوفير فرص العمل.

12- مصدر لتوليد الناتج القومي والثروة الاقتصادية.

13- أساسيات للصناعات وللأعمال الكبيرة.

14- مصدر مهم للتنافس والمبادرة الذاتية والإبداع.

15- تنمي المبدعين والرياديين وتعلم إقامة الأعمال.[2]

---

[1]- سمير سعدواي وآخرون، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنية الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، قسم علوم التسيير، فرع مالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2006، ص 12.

[2]- نائف برنوطي سعاد، **إدارة الأعمال الصغيرة**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص 56.

المبحث الثالث: أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهها وكذلك عوامل تساهم في نجاحها.

تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أشكال وخصائص تميزها عن المؤسسات الأخرى، كما لها صعوبات وعراقيل تواجهها وكذلك عوامل تساهم في نجاحها.

المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هناك عدة معايير يتم على أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي كالتالي:

أولا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إمكانياتها

يرتكز هذا المعيار في تصنيفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإمكانيات الإنتاجية التسييرية التي تعتمدها المؤسسة خلال عملياتها الإنتاجية، وحسب هذا المعيار فإنه يمكننا أن نميز بين عدة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها:

أ- المؤسسات العائلية: يكون مقرها في المنزل كما أن عمليتاه الإنتاجية تكون غير مكلفة، وذلك لاعتمادها على جهد ومهارات أفراد العائلة فغي أغلب الأحيان، كما تتميز بمنتجاتها التقليدية التي تلبي سوقا محددا بكميات محدودة جدا.[1]

ب- المؤسسات الحرفية: هذا النوع من المؤسسات لا يختلف كثيرا عن المؤسسات العائلية فهي تتميز بالاستعانة بالعامل الأجير الأجنبي عن العائلة، كما أن ممارسة النشاط فيها يكون في محل صناعي معين مستقل عن المنزل، وتستعمل معدات بسيطة في عملية الإنتاج.[2]

ج- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجهة للمؤسسات الصناعية الكبرى: المؤسسة التي تنتمي لهدا القطاع تكون مرتبطة بالمؤسسة الكبرى وتأخذ أحد الأشكال التالية:

---

[1]- قشيدة صورية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دراسة حالة الشراكة الجزائرية الأوروبية للمساهمات "فينااليب" رسالة ماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011.2012، ص 24.

[2]- جمال بوثلجة، **دور التسويق الدولي في بقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة ميدانية بمدبغة المسيلة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسطينة، الجزائر، 2011-2012، ص 95-96.

* **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرعية:** تعتبر كتقسيم للعمل بين المؤسسات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقوم هذه الأخيرة بالوظيفة التكميلية للمنتوج الوارد من المؤسسة الكبرى ويوجه مباشرة للمستهلك النهائي.

* **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال المقاولة:** تعتبر المقاولة من أهم أشكال التعاون الصناعي في مجال المؤسسات الصناعية وهو شكل من الترابط الهيكلي والخلقي بين مؤسسة كبيرة ومؤسسة أخرى مقاولة تتميز بحجمها الصغير والمتوسط حيث تقوم هذه الأخيرة بتلبية متطلبات وحاجيات المؤسسة الكبيرة فمخرجاتها تعتبر مدخلات المؤسسة الكبيرة، يحدد شكل التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والمؤسسات الكبيرة الصناعية حسب المعايير الآتية:

- طبيعة العمل المنجر لحساب المؤسسة الكبيرة
- إشكال التعاون المنصوص عليه في العقد.[1]

* **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة:**[2] تتميز هذه المؤسسات عن غيرها في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة سواء كانت من ناحية التوزيع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منظمة.

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل:

تترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب تنظيم العمل، حيث نفرق بين نوعين من المؤسسات:

* المؤسسات المصنعة.

* المؤسسات غير المصنعة.

بالرجوع إلى لجدول التالي الذي يرتب وحدات الإنتاج حسب تنظيم العمل تقف عند مختلف أشكال المؤسسات التي حجمها كل من الصنفين المذكورين حيث تميز بين مجموعة المؤسسات التابعة للفئات 1-2-3 وهي مؤسسات غير مصنعة والفئات 6-7-8 وهي المؤسسات المصنعة، بينما الفئتين 4-5 يدمجان من الناحية العملية المؤسسات غير المصنعة.[3]

---

[1]- محمد وجيه بدوي، **تنمية المشروعات الصغيرة**، المكتب الجامعي الحديث، 2004، ص 32.

[2]- سمير سعداوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[3]- المرجع نفسه، ص 14.

الجدول رقم (01-01) تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي المنزلي الورشة		نظام المصنع		
الإنتاج المتخصص للاستهلاك	عمل في المنزل	ورشات حرفية	معمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

المصدر: سمير سعداوي وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 14.

ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات

ونميز في هذا التصنيف الأنواع التالية من المؤسسات:

أ- مؤسسة إنتاج السلع الاستهلاكية: يتمثل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسط ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية مثل: المنتجات الغذائية، الملابس، النسيج، المنتجات الجلدية، التبغ وبعض المنتجات الكيميائية وغير ذلك من السلع الاستهلاكية، وتنضم هذه المنتجات إلى الصناعات التالية:

- الصناعة الغذائية
- الصناعات الفلاحية أو التحويلات الفلاحية
- صناعة النسيج والجلد
- صناعة الورق وأنواعه

وترتكز هذا النوع من المنتجات الاستهلاكية في الأساس على تأقلمها مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث أن صناعة السلع الغذائية تعتمد على المواد الأولية متفرقة المصادر وبعض الصناعات

الأخرى كصناعة الجلود والأحذية، وتعتمد فيها المؤسسة على استعمال تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة استخدام اليد العاملة.[1]

ب- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية: وهو يضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في قطاع النقل ،لصناعة الكهرومائية، الصناعة الميكانيكية، الصناعية الكيمياوية والبلاستيكية، صناعة مواد البناء، المناجم والمحاجر.[2]

ج- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: تتطلب صناعة التجهيز تكنولوجيا مركبة، ويد عاملة مؤهلة، ورأس مال أكبر مقارنة بالصناعات السابقة، وهذا ما يجعل مجال تدخل المؤسسات الصغيرة المتوسطة ضيق، بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج وتركيب بعض المعدات والأدوات البسيطة، وخاصة في البلدان الصناعية.

أما في البلدان النامية فتتكفل هذه المؤسسات في تصليح وتركيب الآلات والمعدات خاصة وسائل النقل كالسيارات، العربات، المعدات والأدوات الفلاحية وغيرها فهي تمارس عملية تركيبية أو تجميعية انطلاقا من استيراد أجزاء للمنتوج النهائي مثل قطع الغيار وإنتاج بعضها، ثم القيام بعملية التجميع للحصول على المنتوج النهائي.[3]

رابعا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية.[4]

قبل البدء في الخطوات العملية لتنفيذ المشروع يجب أن يتعرف صاحب المشروع على الأصناف القانونية والإجراءات الحكومية للمشروعات بوجه عام وعلى ما يصلح منها للمشروع الصغير بوجه خاص وتتخذ الأشكال القانونية للمشروعات صورا تتمثل في:

* النشأة الفردية

---

[1]- غدير أحمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007، ص 12.

[2]- رحموني أحمد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية، ط1، 2011، ص 28.

[3]- نصر الدين بن نذير، **الإبداع االتكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002، ص 24.

[4]- محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، مجموعة النيل العربية، ط1، مصر، القاهرة، 2003، ص 47-48.

* شركات الأشخاص: وتنقسم بدورها إلى

أ- شركات التضامن: هيب عقد بيع بين اثنين أو أكثر يتفقان فيه على الإتحاد معا، ويلتزم جميع أعضائها بدون الشركة، والتضامن من غير قيد أو حد، وغالبا ما يلجأ إليها أفراد العائلة الواحدة.

ب- شركة الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة: يلجأ بعض المستثمرين إلى تكوين شركة ذات الشريك الواحد كشخصية معنوية وذلك لتمتعها باستقلاليتها، وكذلك لتفادي الشريك أو المالك الوحيد من بيع ممتلكاته الخاصة في حالة الإفلاس مثلا.

ج- شركة ذات المسؤولية المحدودة: شركة لا يقل عدد الشركاء فيها عن اثنين، ومن أهم خصائص هذا النوع:

- لا تنحل بسبب الأحوال الشخصية للشركاء (إفلاس، وفاة...إلخ).
- رأسمالها ليس مقسم إلى حصص أو أسهم.
- عدد الشركاء يكون محدودا بموجب القانون، وكذلك الحد الأدنى لرأس المال.
- المسؤولية محدودة للشركاء أنهم لا يتحملون الخسائر إلا في حدود حصصهم في رأس المال.

خامسا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الملكية: وتشمل مايلي:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية: هي المؤسسات التي تعود ملكيتها للقطاع الحكومي

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة: هي المؤسسات التي تعود ملكيتها للقطاع الخاص سواء كانت محلية أو عبارة عن فرع لمؤسسة أجنبية.[1]

[1]- لزهر العابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012-2013، ص 21-22.

المطلب الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة صفات وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة، ومن أهم الخصائص يمكن ذكر مايلي:

1- سهولة التأسيس (النشأة): تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث أنها تستمد في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية، نتيجة لنقص المدخرات فيها سبب ضعف الدخل.[1]

2- الاستقلالية في الإدارة: عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص من ق'بل مالكها، مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين في الأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة.[2]

3- سهولة وبساطة التنظيم: وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع، التحديد الدقيق للمسؤوليات، وتوضيح المهام والتوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأراض سرعة التنفيذ.

4- مركز التدريب الذاتي: تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساس على أسلوب التدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة، وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلا، لذا فإن

---

[1]- خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2]- إسماعيل بوخاوة، عبد القادر عفوي، **التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دورة تدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر،، 25-28 ماي، 2003، ص4.

هذا النوع من المؤسسات يعد مكان مناسب لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية وإدارتها.[1]

5- تتوفر على نظام المعلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد: وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة، لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.[2]

6- جودة الإنتاج: إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عملية التكييف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات.

7- توفير الخدمات للصناعات الكبرى: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة (منتجات محدودة، أيدي عاملة)، حيث تتم هذه العمليات وفق التعاقد من الباطن، وعلى سبيل المثال، العملاق الأمريكي لإنتاج السيارات "جنرال موترز" يتعاقد مع 26 ألف مصنع لإنتاج عدد من الأجزاء التي يحتاج إليها في العملية التصنيعية ومن بينها 16 ألف مصنع يعمل بها أقل من 100 عامل.[3]

8- إتاحة فرص العمل: بسبب استخدام هذه المشاريع أساليب الإنتاج وتشغيل غير معقدة، فإنها تساعد على توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين كما تتيح التقارب والإحتكاك المباشرين أصحابها والعاملين لديهم، والإطلاع على أوضاع العاملين وتقريب العلاقات الشخصية والإنسانية بينهم مما يعكس إيجابيا على إنتاجيتهم، وذلك بسبب نشوء روح الفريق والأسرة العاملة والواحدة، وتيح هذه

---

[1]- عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس، **مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطوير قدرتها التنافسية**، نفس الدورة التدريبية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي، 2003، ص 4.

[2]- عبد المجيد قدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، مجمع الأعمال: الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، الجزائر، 8-9 أفريل 2002، ص 143.

[3]- خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 38.

المشاريع فرصا كبيرة للعمالة بمستويات متدرجة من المهارات بتكلفة رأسمالية منخفضة، وبذلك تكفل امتصاص قوى العمل بمختلف مهاراتها وبمستويات إنتاجية مختلفة.[1]

9- غلبة الطابع المحلي: تشبع هذه المشاريع حاجات كل من المستهلك النهائي والمستهلك الوسيط المحلي ويحكمها في ذلك مايلي:

- تواجه هذه المشاريع في الغالب سوقا محدودة إذ تلبي رغبات عدد محدود ومميز من المستهلكين مما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف على عادات الشراء وأنماط الاستهلاك.

- تمتلك هذه المشاريع القدرة على إشباع رغبات العديد من المشترين من مناطق بعيدة عن السوق من خلال الاتصالات المباشرة والنشطة لصاحب رأس المال وأيضا وكذلك من الأسعار المنافسة مقارنة من نظرائه من كبار المنتجين.

- تقدم هذه المشاريع سلعا وخدمات لأصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة في صورة أحجام وعبوات صغيرة لإشباع حاجاتهم الأساسية بأسعار رخيصة، كما تتبع نظام البيع الآجل بأمان نسبي نظرا لقدرتها على معرفة ظروف العملاء وإمكاناتهم المادية نتيجة الاتصالات المباشرة الدائمة معهم.

10- تحقيق الانتشار الجغرافي للتوطن الصناعي: تعتبر هذه المشاريع وسيلة لانتشار التوطن الصناعي جغرافيا من خلال الانتشار الجغرافي للمشاريع الصناعية التي تسود فيها روح المنافسة، فهي أداة لإحداث التطور الاجتماعي الاقتصادي، ذلك لأن الحرفيين وصغار الصناع يتركزون في المناطق الحضرية، ونظرا لصغر حجم المشاريع الصغيرة والمتوسطة فإنه يسهل توظيفها بالقرب من المناطق التي توجد في مدخلات الصناعات الصغيرة، وهذه تعمل غالبا كمنشآت أو نقاط جذب للصناعات الأخرى الجديدة وهكذا تعمل المشاريع الصغيرة في توسيع رقعة التنمية الصناعية وانتشارها وما يتبع ذلك من تطور صناعي وحضاري.[2]

[1]- ليبث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2]- المرجع نفسه، ص 22.

11- قصر فترة الاستيراد: وهي عبارة عن الفترة المطلوبة لاستيراد تكاليف استثمار المشروع من واقع تدفقاته النقدية لذا فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتمكن من استيراد رأس المال المستثمر فيها في فترة زمنية أقصر من غيرها من الشركات نتيجة لـ:

- صغر حجم رأس المالل المستثمر.
- سهولة التسويق
- زيادة دورات البيع.
- قصر دورات الإنتاج.

12- أحد آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي: إن إقامة المشروعات الصغيرة والتي تتطلب مهارات إدارية متواضعة واستثمار بسيط تعتبر مكانا هاما يسمح للمرأة من أن تصبح إداة إنتاجية فاعلة من خلال المشاركة في مشاريع صغيرة والمساهمة في المعملية الإنتاجية.[1]

13- تساهم إيجابيا في القضاء على عدد من الإختلالات الاقتصادية في الدول النامية بين الادخار والاستثمار: مثلا لاعتبار أن هذه الدول تعاني من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار فهي تجلب المدخرات الصغيرة إذ أن إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتطلب رأس مال كبير مقارنة بما تتطلبه لمؤسسات الكبيرة، وكذلك إختلالات ميزان المدفوعات، من خلال إحلال الواردات، والمساهمة في تصدير بعض المنتجات.[2]

14- القدرة على التقليل من البطالة: عادة ما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على التقنيات ذات الكثافة العمالية، وهو ما يسمح برفع قدراتها على توفير مناصب الشغل والتقليل من مشكل البطالة، وقد أثبتت التجارب تفوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال توفير مناصب الشغل.[3]

---

[1]- خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2]- مخبر تحت عنوان reformes economiques devellopement et strategies d'integrationen ecomonie mondiale n° dl : 1838-2006 ناصر صراردي عدون، عبد الرحمن بابنات، دراسة حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها مع نظرة أولية حول الجزائر، ص 30.

[3]- بريحي شهرزاد، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أبي بكر بلقايد، تلسمان، منشورة، الجزائر، 2012، ص 40-41.

15- المساهمة في تحقيق عدالة توزيع الدخل: فهي تساهم بشكل فعال في تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة على قاعدة عريضة من السكان.

16- ذات كلفة منخفضة: كلفة إنشائها مدعمها محدودة بالنسبة للحكومة وسلطات الخدمات والتجهيزات العامة.[1]

17- نقص الروتين وقصر الدورة المستندية والأوراق المكتبية، وارتفاع مستوى وفعالية الاتصالات وسرعة الحصول على المعلومات اللازمة للعمل.

18- سهولة دخول المستثمرين الصغار بأفكارهم التجديدية في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية نظرا لصغر حجم الاستثمارات فيها.[2]

المطلب الثالث: المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعوامل نجاحها.

1- المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل ويمكن تقسيمها إلى مشاكل داخلية وهي تتعلق بالمنشأة في حد ذاتها أو المشاكل التي تحدث في هيكلها الداخلي ويمكن للمنشأة السيطرة أو التحكم فيها أما المشاكل الخارجية وهي مشكلات تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي ومناخ الاستثمار بصفة عامة وهذه المشاكل يصعب على المؤسسات السيطرة عليها.

[1]- مروة أحمد، نسيم برهم، **الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة**،ط2،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيعات القاهرة،مصر،2014،ص 98.

[2]-كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جوادة، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، جامعة مؤتة، الأدرن، 2000، ص 07.

شكل رقم (03-01)المشكلات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

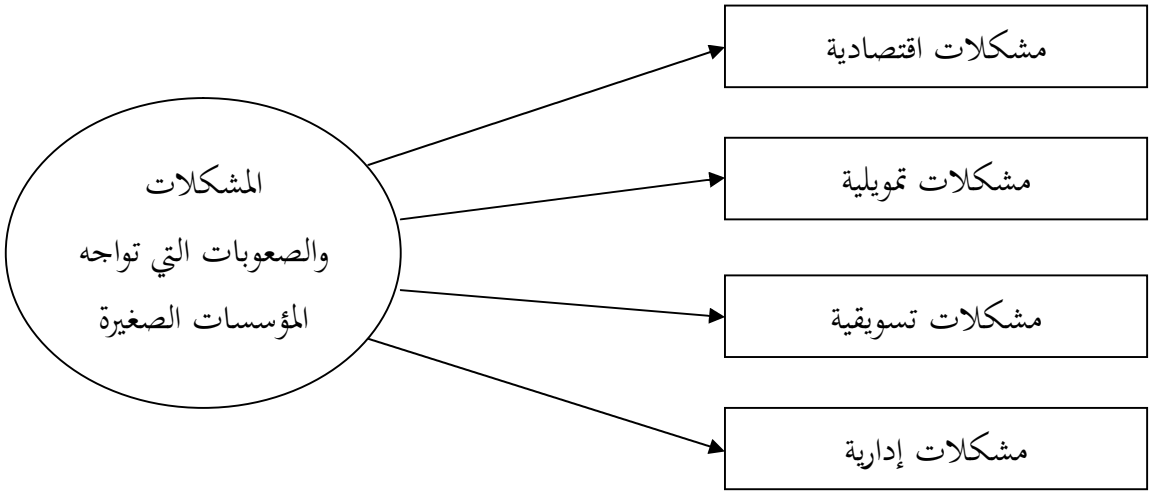

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على : خبابة عبد الله مرجع سبق ذكره، ص 40.

وسوف نبرر هذا المشكلات كل بحسب مصدرها، فيما إذا كانت من داخل المنشأة أو من خارجها، على النحو التالي الذي يظهره التحليل والشكل التالي:

أ-المشاكل الاقتصادية: ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين من المشاكل بحبس مصدرها وهما:

* **مشكلات إقتصادية خارجية:**

- انكماش النشاط الاقتصادي وركود حركة التبادل التجاري وأنشطة المقاولات.
- عدم تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من حوافز الاستثمار ومن إعفاءات جمركية وضريبية، أو الحصول على أراضي مجانية أو بأسعار منخفضة....إلخ
- إن زيادة عرض الإنتاج الوطني وصعوبة التسيير بالإضافة إلى منافسة المنتجات الأجنبية للإنتاج الوطني خاصة في ظل اقتصاد حر لا يضع قيود مانعة للاستيراد، يؤدي إلى تراكم المخزون السلعي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مشكلة المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعضها البعض ومنافستها كذلك مع المؤسسات الكبيرة والشركات لأجنبية.

* **مشكلات اقتصادية داخلية:**

- مشكلات ناشئة عن ضعف دراسة جدوى المشروع.

- مشكلات التوسعات غير المخططة، فقد لوحظ أن أصحاب هذه المنشآت بإجراءات توسعات واستثمار في المباني والتأثيث وشراء ومخزونات سلعية كبيرة، وذلك دون تقدير وتخطيط للظروف الاقتصادية المستقبلية، وقد نتج عن هذه المشكلة وجود طاقة إنتاجية عاطلة و فشل كبير من هذه المنشآت وخروجها من السوق.

- ارتفاع النفقات الثابتة غير المباشرة التي تتحملها المؤسسات مثل رواتب الموظفين للإدارة، وإيجارات المباني واستهلاك الكهرباء.[1]

ب- المشاكل التمويلية تعتبر من أهم الصعوبات نظرا للنقص الكبير في التمويل البنكي لمثل هذه المؤسسات إضافة إلى غياب الأسواق المالية في الدول النامية، حيث نجد أن هذه المشاريع تعتمد أساس على التمويل الذاتي في شراء الأصول الثابتة وتسيير دورة الاستغلال وهذا النوع من التمويل غير كاف وبالتالي يؤثر على توسيع المشروع، أما فيما يخص دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية فقد بينت دراسات عديدة عدم قبول أو قدرة البنوك على تمويل هذه المشاريع سواء عند إنشائها أو توسيعها مبررا بـ:

- افتقاد الثقة في القائمين على المشاريع الصغيرة والمتوسطة

- ضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية مما يعيق القدرة علة تقدير الجدارة الائتمانية للمشروع من قبل البنك أي صعوبة إعداد دراسة الجدوى.

- ضعف الضمانات المتوافرة اللازمة لتقديمها إلى البنوك للحصول على التمويل.

- إن معظم المشاريع الصغيرة تعمل في القطاع الرسمي وليس لها سجلات ضريبية مما يزيد من مختطر التعامل معها.

[1]- خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 40-41-42.

- نقص الخبرة التنظيمية والإدارية في المعاملات البنكية.[1]

ج- مشكلات تسويقية: يمكن تقسيمها إلى مجموعتين من المشاكل بحسب مصدرها وهما:

*** مشكلات تسويقية خارجية:**

- مشكلة تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية لدوافع عاطفية قائمة على ارتباطه بالسلع المستوردة لفترة زمنية طويلة.

- مشكلة المنافسة بين المنتجات المستوردة ومثيلتها من المنتجات الوطنية ويرجع ذلك إلى الحرية شبه المطلقة للاستيراد من الأسواق الأجنبية وعدم توفير الحماية الكافية للمبيعات الوطنية.

- مشكلة انخفاض حجم الطلب لقطاع كبير من طرف المستهلكين، وهذا يؤدي إلى التأثير على حجم الطلب الكلي.

*** مشكلات تسويقية داخلية:**

- مشكلة عدم اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة السوق المتوقعي لتصريف سلعهم وخدماتهم، وعدم الاهتمام بإجراء دراسات التنبؤ بحجم الطلب على منتجات المنشأة.

- مشكلة نقص الكفاءات التسويقية، ونقص القوى البيعية عموما.

- مشكلة عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إلزام التجار بأسعار معينة مما يؤدي إلى فرض الأسعار في السوق والتي تضر في النهاية بالمؤسسة.[2]

2- عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[3] ويمكن تلخيص هذه العوامل في النقاط التالية:

- المالك لديه أهداف محددة: يجب على مدير المؤسسة أن يقوم بوضع أهداف واضحة وصريحة لأعمال هذه المؤسسة، فهذه المعرفة تتجسد بوجود إجابات دقيقة وواضحة عن العديد من الأسئلة قد عرضت بوضوح وتمت مناقشتها مع العاملين قصد استبعادها.

---

[1]- فريدة لقرط، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها**، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية، 25-28 ماي 2003 حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار، سطيف، الجزائر، 2004، ص 122-123.

[2]- خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 44-45.

[3]- طاهر منصور محسن الغالبي، **إدارة واستراتيجية منظمة الأعمال الصغيرة والمتوسطة**، دار وائل للنشر، ط1، الأدرن، 2009، ص 37.

– المعرفة التامة بالسوق: بمعنى معرفة الزبائن المستهدفين ويتطلب خلق الأسواق ولو بدت ضمنية غير ظاهرة في بداية الأمر أو أن بعض ما تنتظره الأسواق لم يتحقق بعد ولم يصل حد الإشباع والرضا المطلوب.

– قدرة المنظمة على تقديم أشياء متميزة: تقدم المؤسسة وتجلب شيء جديد للسوق، حتى ولو بدت هذه السوق مزدحمة بالمنافسين لها من خلال المنتج، والتكنولوجيا الجديد أو باستخدام خاص ومنفرد لطرق التوزيع المعروفة.

– إدارة متكيفة مع التطور: إن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا ما أريد الاستمرار فإنه يستند إلى وجود فهم جيد للتطور مرتبط بالجوانب التنظيمية والإدارية، ويعبر البعض عنها بالآليات لكونها تساعد على البدء بالخطوات الصحيحة.

د– المشكلات الإدارية: تعد من أهم المشكلات التي تواجه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وفي الغالب تكون هذه المشكلات نابعة من داخل المؤسسة، ومن هذه المشكلات الآتي:

– مشكلات مركزية في اتخاذ القرارات حيث تكون مسؤولية جميع المهام من طرف مسؤول واحد.

– مشكلة نقص القدرات والمهارات الإدارية لدى القائمين على الإدارة في هذه المؤسسة.

– مشكلات تنشأ بسبب عدم إتباع أساليب وإجراءات الإدارة السليمة في تصريف أمور المؤسسة.

– عدم الاهتمام بتحليل وتصنيف الوظائف، مما أدى إلى عشوائية اختيار العاملين، بالإضافة إلى عدم إتباع سياسات مقنعة للعاملين في مجال الأجور والرواتب والتدريب وتطوير الكفاءات الإدارية.

– مشكلة ضعف الثقة بين المدير والعاملين، وما يترتب عليها من انخفاض مستوى أداء العاملين في المؤسسة.

– عدم وجود تنظيم واضح للمؤسسة يحدد المسؤوليات والسلطات الخاصة بالوظائف.[1]

هـ– معوقات أخرى: بالإضافة إلى المشاكل والعقبات السابقة المذكورة توجد العديد من الصعوبات الأخرى التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:[2]

[1]– خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 45-46.

[2]– طالبي خالد، **دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 22.

– المعوقات الخاصة بالعقارة من بين العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو عدم الاستقرار وعدم تنظيم الآليات للحصول على العقار الصناعي مما يفتح لانتشار البيروقراطية والفساد، وكذلك الحالة البيئية التي تعيشها أغلب المناطق الصناعية، وخاصة البلدان النامية.

– سوء وضعية الهياكل والبيئة التحتية التي تعتبر عاملا مهما وأساسيا لتطوير وتنمية نشاطها وتسهيل مبادلاتها التجارية.[1]

* **مشكلات العمالة الفنية المدربة:** يعتبر نقص العمالة الفنية المدربة من أقوى العمالة من أهم المعوقات التي يواجهها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع لعدة أسباب نوجزها في الشكل التالي:[2]

[1]– شاوي صباح، **أثر التنظيم الإداري على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2009.2010، ص 164.

[2]– شعيب آتشي، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007–2008، ص 32، من الموقع www.193.194.83/xhf/data/pdf-1068/Atchi- Chouaib.pdf بتار يخ 17–05–2014، على الساعة 09:00.

شكل رقم (04-01) أسباب مشكلات العمالة الفنية المدربة:

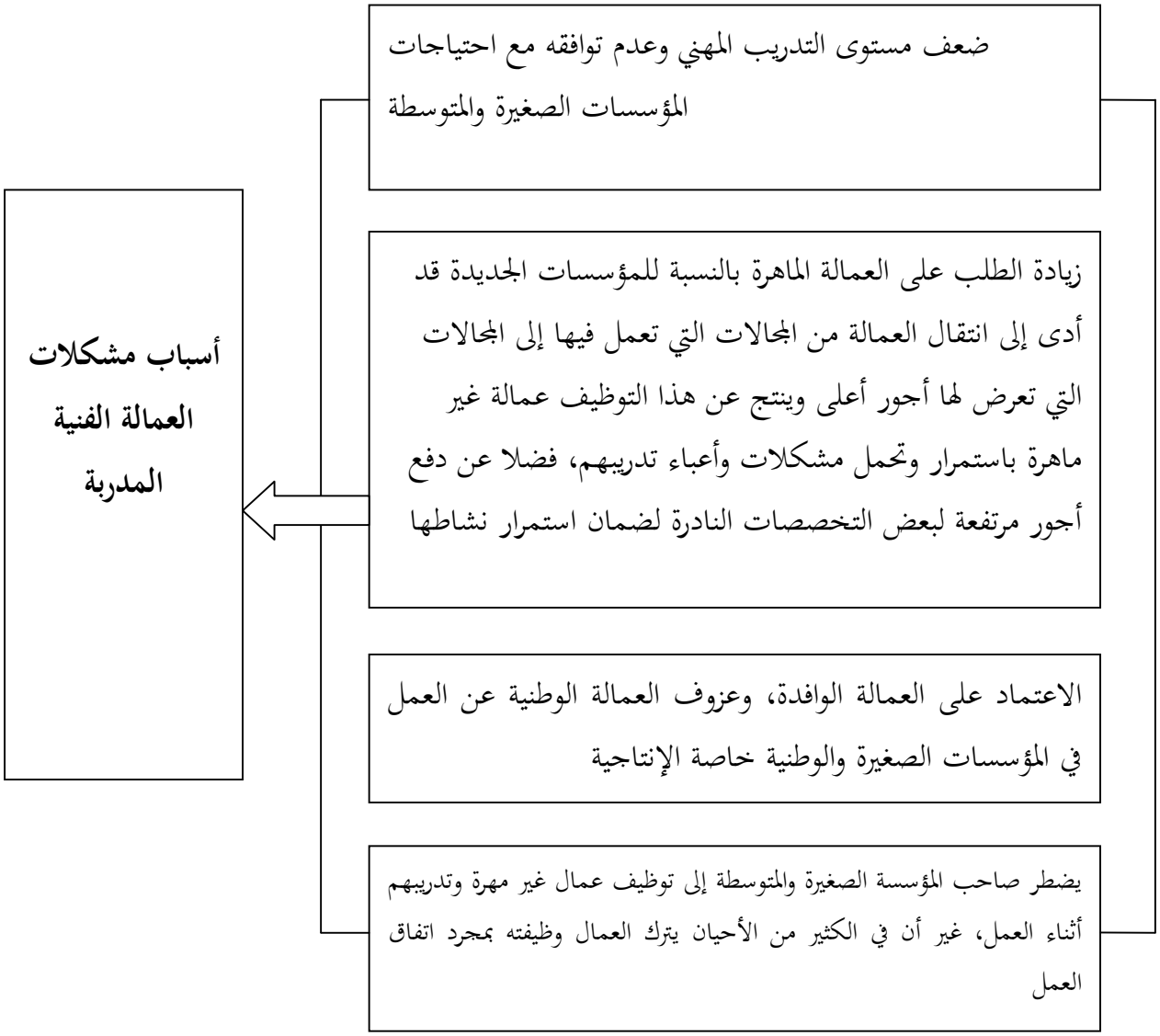

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المصادر التالية:

- فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 97.
- شعيب آتشي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

خلاصة:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تحديد الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأشكلها وخصائصها والمعوقات الماثلة أمام هذا القطاع وكذا أهمية هذه المؤسسات في كل دول العالم ويتبين مما سبق أنه وبالرغم من تعدد المعايير المعتمدة واختلافها من دولة لأخرى والذي يجب النظر إليه كشيء إيجابي أنها تسمح لكل دولة بإعطاء تعريف لهذه المؤسسات وفقا لظروفها الاقتصادية وتوجهاتها المستقبلية، وهذا ما يسمح للسلطات بتبني استراتيجيات مستقبلية واضحة المعالم وذات نجاعة على المستوى العلمي للارتقاء بهذا القطاع.

الفصل الثاني

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في التنمية المحلية

تمهيد:

يحتل موضوع التنمية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا هاما فعرف عدة تغيرات وتطورات وبدأ الاهتمام بها من طرف الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية وحتى في المنظمات الدولية والإقليمية وكانت اختلافات وعدم تطابق بين الاقتصاديين والكتاب في تحديد مفهومها والكل ينظر لها من منظور خاص به والتنمية لها جوانب عديدة اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وأخلاقية.

لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة النقاط التالية:

- **المبحث الأول:** مدخل نظري للتنمية
- **المبحث الثاني:** ماهية التنمية المحلية.
- **المبحث الثالث:** دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية.

المبحث الأول: مدخل نظري للتنمية

يعد موضوع التنمية موضوعا هاما في الوقت الحالي لأنها تساهم في تحسين الظروف المعيشية للسكان وانتقالها ومن الأسوء إلى الأحسن ومن خلال هذا البحث سنتطرق إلى:

- المفهوم العام للتنمية وأقسامها وأنواعها.
- أبعاد ومؤشرات التنمية.
- خصائص التنمية.

المطلب الأول: المفهوم العام للتنمية

هناك تعريفات كثيرة للتنمية نذكر منها ما يلي:

تعريف التنمية بعد الحرب العالمية الثانية: بعد الحرب العالمية الثانية ظهر مفهوم التنمية بدأت القوى الاستعمارية بقبول الحاجة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى قبول حقيقة الاستقلال السياسي في الأراضي التي تحكمها، وهذا القبول كان جزئيا نتيجة لنمو الضغط من أجل التنمية الاقتصادية من مواطني هذه البلدان ووعي الناس المتزايد في البلدان المتقدمة والنامية بإنسانيتهم المشتركة وبالفروق الهائلة في مستويات معيشتهم.[1]

تعريف التنمية حسب البروفسور "كيم" الأستاذ بجامعة كارولينا الأمريكية: لا يوجد على ظهر الأرض مجتمعا بلغ التنمية فالدنيا كلها لازالت متخلفة طالما التنمية هي الوضع المثالي وبالتالي فمصطلح مجتمع نام مصطلح خاطئ فالمجتمعات يمكن فقط أن يقارن ببعض فيما يتعلق بالمتغيرات أو الخصائص البنائية التي تحدد درجة مرونتها البنائية وعلى أساس هذه المرونة يمكن تسميتها أو تقسيمها على مجتمعات أكثر أو أقل تقدما في عملية التنمية[2]

تعريف التنمية حسب تقرير brandt 1980: إن التنمية الأولى يمكن أن تعرف وتحدد ولاإشباع والرضا الكامل.

---

[1]- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيطي والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2011م- 1432هـ، ص 30.

[2]- فارس رشيد البياني، **مفاهيم واتجاهات استراتيجية في التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، دار السوافي العلمية للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص 53.

تعريف التنمية من خلال الأجهزة الدولية بالتركيز على النمو الاقتصادي: يظهر هذا المصطلح في فترة الخمسينيات بعد الحرب العالمية الثانية يربط التنمية بالنمو الاقتصادي بالنظر إلى الزيادة في الناتج القومي لدولة ما أو بالتحديد في ارتفاع دخل الفرد.[1]

تعريف التنمية من خلال المؤسسات والأجهزة الدولية بالتأكيد على البعد الاجتماعي الاقتصادي: ثبت أن النمو الاقتصادي وحده لم يعد كافيا لإفادة القطاعات الفقيرة من الدولة مثل الأثرياء وربطها ظل الفقر المطلق لا يتغير بل يزداد في أوقات النمو الاقتصادي الكبير ومن هذا المنطلق، أصبح ينظر للتنمية على أنها تخفيض للفقر ومحو اللامساواة.

تعريف التنمية من خلال المؤسسات والأجهزة الدولية بالتأكيد على مفهوم التنمية المستدامة: حيث بدا واضحا خطأ التوجه نحو النمو وسياسات التوسع في التصنيع واعتبار أن البيئة قادرة على تحديد نفسها بنفسها وابتلاع الملوثات دون تأثير وبدأ الحرص على البيئة لتحقيق استدامة التنمية.[2]

تعريف شامل للتنمية حسب البنك الدولي: في عام 1926 أعلن البنك الدولي مبادرة الإطار الشامل للتنمية، وتتضمن هذه المبادرة بلورة إطار كلي يتعامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي الكلي مع الهيكل الاجتماعي والبشري وينظر البنك الدولي للتنمية على أنها عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدية وطرق الإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر حداثة، ويرى البنك أنه لن يتيسر إنجاز هذه التنمية إلا إذا شملت التنمية تحسين مستويات الحياة كالصحة والتعليم وتخفيف الفقر واضطراد التنمية.[3]

تعريف التنمية: تعتبر التنمية من العناصر الأساسية للاستقرار والتقدم الاجتماعي والانساني وهي عبارة عن عملية تقدم ونمو تكون بشكل جزئي أو كلي باستمرار، تتفاوت بأشكالها وتركز على تحقيق الرقي والتقدم في مجالات الحياة الإنسانية والمعني قدما بالإنسان نحو الاستقرار المعيشي والرفاهية وتلبية متطلباته بكل ما يتماشى مع احتياجاته وإمكانياته في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

---

[1]- أمل عبد الفتاح، **الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظم العالمي**، دار الفكر العربي، ط1، 2013، ص 44.

[2]- المرجع نفسه، ص 46-47.

[3]- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص 130.

تعر يف التنمية: في أوائل القرن الحادي والعشرين اتجه اهتمام الاستراتيجيين والإداريين والقائمين على الأعمال حول العالم نحو رصد الفرص الكفيلة بالتقدم نحو الأفضل ومن هنا ظهر مفهوم التنمية كأداة حتمية لتحقيق هذا الفرض حيث تتمثل في كونها عملية مستمرة وشاملة تهدف إلى النهوض لكافة القطاعات والجوانب الحياتية بما في ذلك كل من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والعسكري أي أنها لا تقتصر على مجال دون آخر أو على المجال الاقتصادي حسب اعتقاد البعض بحيث تساهم هذه العملية في النقل المستوى المعيشي من الوضع إلى وضع أفضل منها.[1]

تعريف التنمية حسب الأمم المتحدة سنة 1997: بالتأكيد على توسيع خيارات الناس وتحقيق المستوى المعيشي لائق، وتحقيق اختيارات إضافية تشتمل على الحرية السياسية، واحترام الذات وتحقيق الرفاهية، فلتنمية تفسر على أنها تعني شيئا ما أكثر من مجرد الزيادة في مجموع الناتج وهم يرون أن التنمية يجب أن تشير إلى مستوى معيشي أفضل.

حيث أن التنمية عملية بما تزيد الدخل الحقيقي للفرد ولدولة ما ولفترة طويلة ويربط التنمية بمشكلة إزالة الفقر فالمهم من جانب التنمية التأكيد على البعد الاجتماعي وتحقيق رفاهية الفرد واحترام حقوقه في المجتمع ولا يعني ذلك إهمال البعد الاقتصادي ولكن لابد وحده الأساس، ومع التأكيد على البعدين فإن التنمية يجب أن تكون من طبيعة كل مجتمع بحيث تعكس خصائصه النوعية والثقافية التي تتساوى في مجتمعين تمام التساوي فالتنمية يجب أن تكون أصيلة في المجتمع.[2]

التنمية: هي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة أفراده في الاستثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى.

التنمية: هي عملية مستمرة يشارك فيها أفراد المجتمع للعمل على نقل مجتمعهم من الحالة السلبية إلى الحالة الإيجابية عن طريف إحداث بعض التغيرات الإيجابية في قطاعات العمل المختلفة التي تؤدي إلى زيادة وتحسين في مستوى معيشة الأفراد.

[1] – رزان ملاح، خصائص التنمية، www.maiudoo3.com يوم 2017/02/27 على الساعة 16:10.

[2] – أمل عبد الفتاح شمس، مرجع سبق ذكره، ص 47.

التنمية: هي كل الجهود البشرية التي تبذل من أجل النمو والتقدم وتحقيق الرفاهية للمواطن والمجتمع.

التنمية: هي كل عمل إنساني بناءا في جميع القطاعات في مختلف المجالات على كافة المستويات.

التنمية: هي عملية حضارية متكاملة تعني بدفع كفاءة القوى المنتجة بما ينمي الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي اللازم للتوسع المطرد في الاستثمار كما تعني التنمية توفير الخدمات الأساسية للأفراد المنتجين لتوفر لهم الشروط الموضوعية للوصول إلى مستوى التطوير التكنولوجي المطلوب.[1]

التنمية: هي عملية اجتماعية وثقافية وسياسية وإدارية وليست محض إنجازات اقتصادية وهي شيء ضروري وهام لكل مجتمع إنساني وذلك لتحقيق أهداف الناس والمجتمع وعلى رأسها تخفيف مستوى معيشة أو حياة أفضل، والتنمية عملية شاملة نضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة وتنقل بالمجتمع على مرحلة جديدة من التقدم.[2]

التنمية: نبدأ هذا المفهوم منطقيا في حقبة كانت تتجه فيها جهود الحكومات إلى إعادة بناء اقتصادياتها التي دمرتها الحرب وعكسته الأمم المتحدةUN هذا الجو العام وهذا التأكيد على النمو الاقتصادي تجاهل تجاهل قضايا توزيع الدخل والفقر، أو أنه على الأقل افترض أن اقتصاد الدولة المتسع سوف يفيد كل فرد بشكل متماثل وبلغة الاقتصاديين فإن ثمار النمو الاقتصادي سوف يتناسب من القمة إلى جماعات الطبقة المتوسطة الدخل بجانب الفقراء على المستوى لأدنى ولكن مع مرور الوقت وإثبات الواقع لخطأ الخلط بين النمو والتنمية.

والتنمية بعكس النمو تستوجب تدخل وتوجيه من قبل الدولة التي تمتلك القدرة على أن تنمي المجتمع، اقتصاديا بشكل خاص وتكون مسؤولة عن مدى نجاح تدخلها هذا أو فشله باستعمالها إمكانياتها المادية والمالية والتشريعية كافة وأكدت خطأ التوجه نحو التأكيد على البعد الاقتصادي ما توصل إليه الاقتصاديون أن الغالبية العظمى من سكان العالم في الأقطار الفقيرة يحصلون على الأقل 20% من الدخل العلمي وأكثر من 2 بليون نسبة يعدون في اقتصاديات الدخل المنخفض ودخلهم المالي حوالي 250 دولار في السنة وأكثر من 90% من السكان في هذه البلاد يعانون سوء التغذية.

[1]- صادق صادق ، التنمية www.maiudoo3.com، 2017/03/17، على الساعة 14:00.

[2]- المرجع نفسه، 2017/03/18، على الساعة 10:00

حيث أصبحت التنمية مصطلح مرادف للتحسن الاجتماعي ويرى seers بناءا على أن الأسئلة التي يجب توجيهها فيما يخص تنمية بلد ما: ماذا حدث للفقر؟ والبطالة واللامساواة؟ وإذا أصبحت هذه الثلاثة أقل حدة فإنه بلا شك ستكون تلك فترة التنمية وإذا ساءت واحدة أو اثنين.... أو جميعا فإنه سيكون من الغريب تسمية التنمية حتى إذا ارتفع دخل الفرد فالتنمية لا تعني تحسين نوعية الحياة أو تحسين كيفي للحياة فالحياة لا تعني دخلا أعلى ولكنها تتضمن أيضا تعليما أفضل مستويات أعلى من الصحة والتغذية، فقر أقل، بيئة أنصف، مساواة أكثر في الفرص، حرية فردية أكثر، حياة ثقافية مزدهرة.[1]

تعريف التنمية حسب M. Huynh caotri: يعرف التنمية الأصلية بأنها (تنمية باطنية Endogenous داخلية متأصلة وضاربة بجذورها في ثقافة شعب ما وتهدف إلى النموذج المثالي للحضارة وتركز على البشرية نفسها).

ويزيد huynh أن التنمية لا يجب أن تكون خارجية التوجه... ولا تدعو لمجيء نظام اقتصادي دولي جديد يدعو للإصلاحات الهيكلية في الدول المتقدمة والتنمية وهو يرى العكس ما بشرت به المنظمة الدولية UNبالتكيف الهيكلي لتحقيق التنمية.[2]

أقسام التنمية: تصنف التنمية إلى قسمين رئيسين هما:

أ– التنمية الطبيعية: وهي القدرة على الارقاء بالموارد الزراعية والبترولية وتجديدها بالاستمرار واستخراج مجموعة من العناصر واستخدامها بحث تكون قادرة على إعادة الطبيعة وخدمتها.

ب– التنمية البشرية: وهي القيام بعملية تطوير شاملة لعقل الإنسان في المجالات العلمية والتوعية للإنسان لكل ما يتعلق بالمستجدات في مجال العلم.

أنواع التنمية: تهتم التنمية بتطوير كافة القطاعات من خلال أداء نشاطات وعمليات تساهم بإحداث تطورات كما تمنح السكان أهمية بالغة كما تمنحها للقطاعات وتعني التنمية الشاملة بأنها القدرة على إيجاد تغيير جذري كميا ونوعيا وهيكليا في البيئة المحيطة بها وتكون عبارة عن نظام اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي.

---

[1]– أمل عبد الفتاح شمس، مرجع سبق ذكره، ص 44-45-46.

[2]– المرجع نفسه، ص 47.

أ- التنمية المستدامة: هي التنمية التي يتم إحداثها لمواكبة التطورات ولتلبية احتياجات التي يبديها الأفراد في الجيل المواكب دون أن تتطلب التضحية من الأجيال اللاحقة وإلحاق الضرر بهم، كما يمكن تعريفها بأنها العلاقة الناشئة بين النشاط الاقتصادي ومدى استخدامه واستغلاله للموارد الطبيعية في أداء العلمية الإنتاجية ومدى تأثير على حياة المجتمع ونمطها وبالتالي القدرة على الوصول إلى إنتاج مخرجات تمتع بنوعية جيدة ترتبط بالنشاط الاقتصادي وتتطلب الترشيد باستخدام الموارد الطبيعية واستغلالها لضمان تأمين الاستدامة والسلامة للأفراد.

ب- التنمية المتكاملة: وتسمى أيضا بالتنمية المندمجة وتعني العلمية التي يكون ناتجها رفع مستوى الفرص في الحياة للأفراد الذين يعيشون في مجتمع ما دون التأثير على حياة أفراد آخرين في الوقت ذاته والمجتمع ذاته ويكون هذا الارتفاع ملموسا فيما يتعلق بالخدمات الشاملة والإنتاج والتي تكون مرتبطة بشكل مباشر في حركة المجتمع وتعتمد على استخدام الأساليب العلمية في المجلات التكنولوجية والإدارية.

ج- التنمية المتخصصة: وهي التي تختص في قطاعات معينة دون غيرها وترتبط بالقطاعات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية.[1]

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات التنمية.

1- البعد المادي: يستند على حقيقة أن التنمية هي نقيض للتخلف وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص على سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة. إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية وهذا ما يعرف بجوهر التنمية فالبلدان المتخلفة تحتاج إلى تحقيق عدد من العمليات لكي تحقق التنمية وهذه العمليات هي:

أ- تحقيق التراكم الرأسمالي.

[1]- رزان صلاح، خصائص التنمية www.maiudoo3.com، 2017/01/16، على الساعة 17:30.

ب– تطوير التقسيم الإجتماعي للعمل.

ج– سيادة الإنتاج السلعي.

د– عملية تكوين السوق القومية.

وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطا وثيقا، ذلك لأن عملية التصنيع تؤدي إلى تنوعي الهيكل الإنتاجي، ولهذا فإن التنمية هي المفهوم الشامل والواسع لعملية التصنيع.[1]

2– التنمية كعملية: حيث يكون التركيز على التغيرات المتتابعة التي من خلالها يتنقل المجتمع من النمط البسيط إلى النمط الأكثر تعقيدا وهي بذلك تؤكد الآثار الاجتماعية و النفسية على الأفراد.

3– التنمية منهج: حيث تعتبر اتجاها نحو العقل وهي بهذا تتضمن معنى العملية على التركيز على المرحلة النهائية وليس على عملية التتابع فهي إذا وسيلة لتحقيق غاية.

4– التنمية كبرنامج: حيث يكون التركيز على مجموعة من الأنشطة تمثل مضمون البرنامج الذي يصبح هدفا في حد ذاته.

5– التنمية كحركة: حيث تحمل معنى الالتزام وتكون موجه نحو التقدم وتصبح نوعا من التنظيم.[2]

6– البعد السياسي: إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال، إن التنمية تشترط التحرير والاستقلال الاقتصادي ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحير من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا إلا أن هذه المصادر يجب أن تعكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.

7– البعد الحضاري: أشرنا سابقا بأن مفهوم التنمية مفهوم واسع ويشمل كل جوانب الحياة ويقضي إلى مولد حضارة جديدة ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية فالتنمية ليست مجرد

[1]– مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 132.131.

[2]– صادق صادق ، التنمية www.maiudoo3.com، 2017/02/10، على الساعة 15:00.

عملية اقتصادية تكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.[1]

8- التنمية الاقتصادية: ويرتبط هذا النوع التنمية بإيجاد عملية من التغيرات الجذرية من خلال إجراء بعض العمليات في مجتمع معين سعيا لاكتساب المهارة والقدرة على تحقيق التطور الذي يحسن نوعية حياة الأفراد ويزيد قدرتها على التأقلم والتجاوب مع الحاجات الأساسية والتي تتزايد بشكل مستمر.

9- التنمية الإدارية: وتسعى إلى تحقيق التغير الفعلي في الهياكل الإدارية ونظمها وأساليبها والتأثير على السلوكيات البشرية لتحقيق ما تسعى إليه التنمية بكل كفاءة وفاعلية.

10- التنمية الاجتماعية: يسعى هذا البعد إلى تنمية التفاعلات وتطويرها بين جميع أطراف ومكونات المجتمع المتمثلة بالأفراد والجماعات والمؤسسات الاجتماعية الخاصة والحكومية.[2]

لاشك أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع وهي الجوانب الاجتماعية الثقافية والسياسية، وقد ترتب على توسيع مفهوم التنمية أمران:

الأول: المرادفة بين التنمية والتحديث (modernisation) والتحديث هو عملية تحول نحو الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بين القرنين 17- 19 وأن المفهوم الجيد للتنمية على وفق هذا المنظور تعبر عنه مؤشرات مادية وغير مادية تشمل التقدم التكنولوجي السريع وزيادة الإنتاج المادي وارتفاع المعدلات الإنتاجية وسرعة الانتقال الجغرافي وسرعة الاتصال وزيادة السكان وزيادة التحضير وزيادة الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وإعادة تأهيل المهارات الفردية وإعادة تشكيل الأنظمة الاجتماعية والقيمية بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد.

الثاني: هو تحقيق التنمية بالانتشار حيث تشجع رياح التغيير من البلدان المتقدمة من خلال التكنولوجيا ورأس المال والمهارات والقيم والتغيرات في الأنظمة القائمة.

أما جوانب البعد الاجتماعي للتنمية فتتمثل في التغيرات في الهياكل الاجتماعية اتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخول واجتناب الفقر المطلق، وقد تغيرت النظرة إلى

[1]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 134.132.

[2]- رزان صلاح، خصائص التنمية www.maiudoo3.com، 2017/01/20، على الساعة 18:30

الفقر في عقد الستينات وأصبح ينظر لها بأنها مرتبطة بالبطالة وأصبح هدف التنمية إشباع الحاجات الأساسية وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى النمو إلى الفهم المستند إلى الحاجات الإنسانية وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان.[1]

المطلب الثالث: خصائص التنمية

1- ظاهرة إنسانية: فالتنمية تقوم على الإنسان باعتباره العنصر الأساسي لعملية التطوير والتقدم ولا يمكن أن يكون هناك تنمية بدون تدخل الإنسان فمنذ وجد الإنسان على وجه الأرض وهو يسعى إلا أن يطور من إمكانياته الذاتية ويجعلها قادرة على استيعاب ما حولها وإعادة صياغة تلك الإمكانيات في قوة دافعة نحو التغير ولقد استطاع الإنسان أن يحقق نجاحا بارزا في ذلك مما سهّل له الاستفادة الكبيرة من الطبيعة فطور التعامل معها بأدوات كانت هي الأسبق والأسرع في كثير من الحالات، فذلّل الطبيعة وأخضعها لتكون إحدى العناصر المؤثرة في التطور والتقدم الإنساني، كما استطاع الإنسان بعد ذلك تسخير المخترعات العلمية والتقنية لذات الهدف مما يومئ قدرة هذا الإنسان الهائلة على الأداء الدائم والمستمر في المستقبل كما أن الإنسان هو العنصر الأساسي في أداة التنمية إلا أنه الهدف المقصود في هذه التنمية فكل خطط وبرامج التنمية إنما توجد أساسا لخدمة الإنسان وحاجاته فخطط التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو التعليمية أو غيرها في أي بقعة من العالم توجه إلى الإنسان في موقعه أينما وجد رغم تنوع واختلاف حاجاته.

2- ظاهرة دينية: إذا الإسلام يجعل من التنمية واجب على المسلمين فإن رؤيته للتعليم لا تقل على ذلك بل يعتبر الدين الإسلامي أحد العناصر المؤثرة في التعليم حيث اهتم الإسلام بالتعليم والتعلم وحض عليه بل إن أول كلمة نزلت من القرآن الكريم كانت كلمة "**إقرأ**" للدلالة على أهمية العلم والقراءة ولم يكفف الاهتمام بالعلم عند الإشارة إليه بل جعل العلم طريقة للإيمان حيث قال تعالى (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ) فاطر/28. قال ابن كثير في تفسير هذه الآية أي إنما يخشاه

[1]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص.132

حق خشية العلماء العارفون به لأن كلما كانت المعرفة للعظيم القدير العليم الموصوف بصفات الكمال المنعوت بالأسماء الحسنى كلما كانت المعرفة به أتم والعلم به أكمل وكانت الخشية له أعظم وأكثر.[1]

3- العلمية: في البداية لابد الإشارة إلى التنمية هي نشاط أو عملية فعلية أي نشاط حركي يتكون من عدد من الممارسات ويهدف بصورة مباشرة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف قريبة وبعيد الأمد على كافة الأصعدة.

4- الحضارية: التنمية عملية حضارية أي أنها شكل من الأشكال الحضارية والعصرية التي تهدف إلى محاربة كافة الموروثات الاجتماعية التي تقف عائقا في وجه التقدم البشري.

5- الإنسانية: عملية التنمية إنسانية اجتماعية أي أنها تستهدف بصورة مباشرة العنصر البشري والاجتماعي وتهدف إلى تحقيق مستوى معين من الرفاه الاجتماعي في الدولة كما تجدر الإشارة إلى أن هناك عدد لا محدود من الأشخاص يشتركون في تحقيق الهدف بشكل مستمر.[2]

6- ظاهرة تاريخية مستمرة: فالتنمية متلازمة مع حركة التاريخ ترتفع تارة وتنخفض أخرى وفقا للظروف البيئية والزمنية التي تمر بها بل ارتبطت التنمية بكثير من الأطوار التاريخية التي مرت بها البشرية من التخلف والحياة البدائية إلى ظهور حاجات الإنسان وبحثه كما يلي تلك الحاجات ما بذله من جهد أدى إلى تطور متنام في الحياة الإنسانية ثم تطور كذلك لاستخدام المعطيات الطبيعية والمادية التي أسهمت فيما وصل إليه الإنسان من تقدم ورقي لا شك أن هناك مراحل برزت فيها روح التطور والتنمية بصورة أوضح من غيرها فالقرن الرابع للهجري أو ما يقارب من القرن العاشر ميلادي يعد أحد هذه المراحل حيث شهد تطورا في مختلف جوانب الحياة برزت من خلال الإبداعات العلمية والفكرية التي أسهمت وضع اللبنات الأولى للتطور العلمي في العصور التالية فخلال ذلك القرن برز العلماء والمفكرون المسلمون كرواد للحضارة الإنسانية ومن خلا إسهامهم العلمي والفكري انطلقت حركة البحث العلمي والتقدم الحضاري وجاءت الثورة الصناعية واكتشاف الآلة البخارية وغيرها كإحدى المراحل التي برزت في التاريخ باعتبارها مؤشرا على ما وصل إليه الإنسان في تلك المرحلة وما زال عصر

[1]- جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط ع 1، 2009، ص 59-61.

[2]- رزان صلاح، خصائص التنمية www.maiudoo3.com، 2017/02/18، على الساعة 17:00

غزو الفضاء والاتصالات والكمبيوتر يسجل يوم بعد يوم وقائع معاصرة ستصبح في يوم ما حلقة متصلة مع غيرها من الحلقات التاريخية.[1]

7- الشمول: التنمية عملية شاملة أي أنها تشمل كافة القطاعات العامة والخاصة في المجتمع وتستهدف الموارد المادية والبشرية وتتطرق إلى المجالات الإدارية والتنظيمية والأمنية والاقتصادية والعسكرية والسياسية وغيرها في الدول.

8- التشابك: التنمية متشابكة أي أنها متداخلة مع كافة الظروف والقوى الخارجية كونها تستهدف المجتمعات التي تتأثر وتؤثر في كافة التغيرات الإقليمية والعالمية المحيطة بها بما في ذلك التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية والثقافية.

9- المنهجية: أي أنها اختيار منهجي للغايات والوسائل من خلال التقييم الرشيد للأحوال والظروف البيئية التي تحيط بأي قطاع.

10- إلغائية: التنمية عملية هادفة حيث تسخر المواد المتاحة وتبذل أقصى الجهود الكفيلة باستغلالها وتسعى إلى استغلال الفرص المتاحة للحصول على موارد أخرى تسرع من تحقيق نتائج فعالة في التنمية.[2]

11- ظاهرة اقتصادية: فقد ارتبط مفهوم التنمية في كثير من الحالات بالتنمية الاقتصادية باعتبارها أوضح صورة للتنمية إذ يعرفها الاقتصاديون بأنها عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي واضطراد هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من زيادة عدد السكان إلا أن التنمية في ذاتها تعد ظاهرة اقتصادية لما للاقتصاد من تأثير في مدى تقدم برامج وخطط التنمية إذ لا يمكن تنفيذ برامج متقدمة للتنمية في ظل ظروف من أهمها:

- اقتصاد مختلف ياعني الركود.
- تدني مستوى الدخل الفردي.
- ندرة الموارد الاقتصادية.
- تخلف في وسائل الإنتاج.[3]

---

[1]- جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[2]- رزان صلاح، خصائص التنمية www.maiudoo3.com، 2017/02/18، على الساعة 15:30

[3]- جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 65.

البحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

تعد التنمية المحلية محرك لتحقيق نهضة تنموية لأن التنمية المحلية تقوم على إقليم وتمس كل الجوانب كالجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي وقدرة الإنسان على تبني أنماط من الفكر والسلوك يتقبله المجتمع ويرى فيها فرصة لتحقيق الحرية الاقتصادية من ناحية وتوفير الرفاهية من ناحية أخرى وضمان استمرار الرقي من ناحية ثالثة، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى:

- تعريف التنمية المحلية وأهدافها.
- مجالات التنمية المحلية وشروط قيامها ومراحلها.
- أبعاد التنمية المحلية وعواملها ومظاهرها.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية.

للتنمية المحلية تعريفات جمة نذكر منها:

تعريف الأمم المتحدة للتنمية المحلية: أنها العملية التي يمكن بها تحويل جهود السكون والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها في الإندماج في الحياة الجماعية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن.[1]

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية المحلية: هي ثمرة إنجاز تهدف إلى تحسين ظروف عيش السكان القاطنين في فضاء معين وذلك بكيفية مستدامة على المستويات المؤسساتية أو الجغرافية أو الثقافية.

التنمية المحلية: تعرف على أساس أنها إستراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع والعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئية الخارجية أي تنمية المجتمع باستخدام موارده الذاتية ويقصد بهذا التعريف استغلال الإمكانيات المحلية المالية البشرية والموارد الطبيعية المتاحة والفرص الموجودة في البيئة الخارجية مثل الإعانات الدولية والمساعدات التمويلية من أجل خلف إستراتيجية هدفها تحقيق رفاهية المجتمع.[2]

---

[1]- فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسة وفاعلون**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015م، 1436هـ، ص 30.

[2]- عبد المطلب عبد المجيد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدورة الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001، ص 139.

التنمية المحلية: هي العملية التي يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بالمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.[1]

التنمية المحلية: هي حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناءا على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبحثنا واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة فعالة لهذه الحركة.[2]

التنمية المحلية: هو مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محدد يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقو على إحداث تغير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائم على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية في كل المستويات عمليا وإداريا[3]

التمنية المحلية: يشير مصطلح التنمية المحلية إلى النطاق الجغرافي للتنمية والذي يشمل منطقة جغرافية محددة ضمن البقعة الجغرافية الكاملة للدولة، ويمكن التميز بين مستويين للتنمية المحلية، المستوى المحلي الواسع والمستوى المحلي الضيق، حيث يشمل المستوى الواسع إقليما محددا وفقا للتقسيمات الإدارية السائدة في الدولة مثل الولاية (المحافظة) أو مجموعة من الولايات وتسمى التنمية المحلية بمفهومها الضيق فيشمل مدينة أو قرية أو تجمعات سكانية محدودة أو صغيرة نسبيا.

تعتمد التنمية المحلية على تفعيل كل الموارد بمجتمع محلي ما على اعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة تغيير وضمان استمراريته أيضا كما تبنى على إستراتيجية العمل من الأسفل وأن العمل القاعدي ضرورة قصوى لتحقيق التنمية.[4]

---

[1]- جمعي عماري، **مساهمة الجماعات المحلية في تشجيع مجال الصناعة الزراعية والغذائية**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، 26-27 أفريل، 2004.

[2]- رشيد أحمد عبد اللطيف، **أساليب التخطيط للتنمية**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 26.

[3]-كمال تابعي، **تغريب العالم الثالث، دراسة نقد في علم إجتماع التنمية**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1993، ص 23.

[4]- فؤاد بن غضبان، مرجع سبق ذكره، ص 31.

التنمية المحلية: هي مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية الشاملة التي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى الوطني.[1]

أهادف التنمية المحلية: تهدف التنمية المحلية إلى مايلي:

– العمل إلى إحداث عمل ملموس في مستوى معيشة الأفراد والعمل على زيادة نصيبهم من الدخل القومي ويتزامن هذا الهدف مع جعل معدل النمو والدخل القومي يفوق النمو في السكان.

– محاولة القضاء على ظاهرة التخلف والفقر من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة والأقل دخلا.

– محاولة تطوير الإنتاج الدولي وتحويله إلى صناعات متعدد وهو ما يعني تأسيس صناعات ثقيلة تزيد من الإنتاج القومي أو العمل على توزيع الإنتاج في الاقتصاد.[2]

– تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وذلك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية أو توسيعها.

– تحضير السكان للمشاركة في عملية التنمية وهذا يكون بتقديم الدعم المادي والمعنوي له وإشعاره بأنه عنصر مهم وفعال في مجتمعه وأنه بإمكانه تقديم الخدمات اللازمة للتنمية في شتى المجالات وخاصة إذا كانت إذا كانت تمس الاحتياجات والنقائص التي يعاني منها.

– دعم الإدارة المحلية حتى تتمكن من التطور والخروج من دائرة الفقر وهذا الدعم يكون بتقديم المساعدات للقيام بالمشاريع للقضاء على النقائص التي تعاني منها.

– الاستفادة من اللامركزية والتي تعني استقلالية السلطة والإدارة مما يساعد على وضع المشاريع المناسبة لعا باعتبارها أقرب من الدولة إلى السكان واعلم باحتياجاتها والنقائص التي يعانون منها.

– بروز إمكانات التكامل بين المناطق، والتكامل يعني التعاون للوصول الأهداف المسطرة وهو يمس مختلف المجالات ويساعد على تحسين نوعية الخدمات المقدمة ويسرع من عملية التنمية.

[1]– عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2]– إياد عبد الفتاح، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة**، جامعة الإسراء، عمان، الأردن، ط1، 2013.

– التركيز على المناطق الريفية للقضاء على عوامل الطرد والحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية لتضييق الفجوة الداخلية من الريف والحضر.

– تشجيع المزيد من الاستثمارات الجديدة وزيادة مشاركة القكاع الخاص والمجتمع المدني.

– إعطاء دفعة إلى المناطق الواعدة المتميزة بالموارد لحل مشكلة التكدس السكاني وبصفة خاصة للمناطق التي مازالت إمكاناتها الاقتصادية دون الاستغلال الكامل أو الأنسب ولتوفير المزيد من فرص العمل للشباب والتقليل من التعاونات الداخلية بين المحافظات (الولايات).

– دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية.

– إقحام السكان في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها[1]

– حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالاها.

– التحقق من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات ودخل الإقليم الواحد

– ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.

– إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدماتية.

– تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص والوطني والأجنبي.

– وضع سياسة اقتصادية جوارية وتفعيلها للتوافق معها مختلف النشاطات القطاعية والاجتماعية والاقتصادية.

– تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين، بتطوير مراكز الحياة وترفية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية.

– ضمان العدالة والاستفادة من المواقف والخدمات الأساسية (التطهير، التزود بالماء الشروب والإنارة، الغاز الكهرباء، المواصلات، الصحة، التربية، التكوين، الرياضة، الترفيه، الثقافة، والشؤون الاجتماعية، والدينية).

[1] – فؤاد بن غضبان، مرجع سبق ذكره، ص 38-39.

– محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والهشة والمهمشة وإدماجها في المجتمع.

– القضاء على البناء الغير لائق عبر توسع برامج السكن الاجتماعي الموجهة للفئات الضعيفة الدخل وإخلاء سطوح وأقبية البنايات

– التصدي للآفات الاجتماعية مثل (الجريمة، العنف، المخدرات، السرقة....) والعمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات المنظمة وتنظيم الندوات المحاضرات التي تغرس القيم النبيلة والتضامن.[1]

المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية وشروط قيامها.

للتنمية المحلية مجالات عديدة وهذه البعض منها:

1– التنمية الاقتصادية: على الرغم من تعدد التعاريف والتفسيرات حول هذا الموضوع إلا أنه يمكن إعطاء تعريف مشترك وهو أنه "التنمية الاقتصادية يقصد بها عملية تحسين وتنظيم واستغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة بهدف الزيادة في السكان بهدف تحقيق الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان بهدف تحقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد الحقيقي".[2]

إذ فغاية التنمية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي كما أن هذا النوع من التنمية والتي تهدف أساسا إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي والزراعي وحتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات إقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها ثم فقط جاءت التنمية الاقتصادية بأطروحة مختلفة من أجل إبعاد الإنسان وتحقيق رخاؤه المادي.

2– التنمية الاجتماعية: وهو مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد حيث أن جوهر هذا المفهوم هذا المفهوم هو العنصر الأساسي للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به والاهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية

[1]– فوج البصائر، **قسم المجالي البيئي والاجتماعي**، 24-02-2017، على الساعة: 10:00.

[2]– مختار حمزة وآخرون، **دراسات التنمية الريفية المتكاملة**، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1994، ص 377.

الاجتماعية والتي تحصر في الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والإسكان والضمان الاجتماعي الذي يمكن في عملية الاستثمار في الموارد البشرية.[1]

وتوجد مجالات أرخى نستطيع أن نذكر منها:

– **المجال الصحي**: النوعية الصحية، الوقاية من الأمراض والنظافة للعامة.

– **المجال الزراعي**: استنبات محاصيل جديدة، تحسين وتطوير الاستزراع المحلي الحفض والتخزين الأمثل للمحاصيل.

– **المجال الصناعي**: محو الأمية، توفير المطبوعات، مراكز التطبيق الفعلي، خدمات دور التعليم.

– **المجال الثقافي**: المحاضرات الندوات الأداب والفنون والموسيقى، المسابقات المحلية، المتاحف.

– **مجال الإسكان**: خدمات الإسكان (كهرباء، نجارة، سباكة) قوانين الإسكان، الخدمات العامة، المرافق العامة، لكل منطقة.

– **مجال الشباب**: الاتجاهات، السطوعات السائدة، التطلع للمستقبل التيارات المؤثرة على كل مجتمع محلي بالحقوق والواجبات.

– **مجال البيئة**: التوازن البيئي، المشكلات والأخطار، مصادر التلوث والخطط الحكومية.[2]

شروط قيام التنمية المحلية: ومن شروط قيام التنمية المحلية مايلي:

1– حسب بيرتايسرينغ: لا يمكن المضي في أي خطوة للتنمية المحلية دون تعديل مسبق للطريقة التي تمثل بها السكان إقليمهم ويكيفون معاملاتهم من أجل الإدراك الصناعي لمستقبله وتعتبر تعبئة مجموع القوى الحية للمجتمع الصغير المحلي بهدف تحديد وتحقيق الأهداف المرجوة هو بالفعل عامل يتحكم في نجاح مشروع التنمية المحلية.[3]

2– حسب بيرناربيكور: هناك ثلاث مناهج لمنطق الفعل، منطق الشبكات، ومنطق التنمية، تتحكم في مسيرة التنمية المحلية.

[1]– محمد رياض عالمي، **نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية**، مكتبة الاسكندرية، مصر، 1989، ص 49.

[2]– عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[3]– نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.tammai.ma نظرة على التنمية المحلية، 2017/03/15، على الساعة 14:00.

– **منطق الفاعل:** ينطلق الأخذ بعين الاعتبار ذاتية المشاعر التي تثيرها، البيئية في كل فرد وقياس انعكاساتها على الوسط الذي يعيش فيه ومن ثم لا يمكن الحديث عن مشروع تنمية محلية وإنما عن تركيبة ملائمة لمشاريع فردية تلتقي في بعض المصالح المشتركة.

– **منطق الشبكات:** فيتمثل في وجود شبكات قبلية متعددة (مؤسساتية وأسرية مهنية) كعوامل مساعدة على الربط بين مختلف على المجال الترابي فالتمسك الثقافي غير القابل للتحكيم بالنسبة للفاعلين على مجال ترابي معين بشكل متغير حقيقي يؤثر إيجابيا على النشاط الإنتاجي وبالتالي يمكن اعتباره أثر خارجي قوي.

– **منطق التنمية:** فينبثق من ثلاث روابط وهي التجديد والقدرة على التأقلم والقدرة على الضبط، فإن كان "بيرناربيكر" يطغى عليه البعد الاقتصادي فإنه علينا توسيع معناه ليشمل جميع الميادين المعيشة بمسعى التنمية المحلية سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو تربوية، والثقافية وكذا الأفراد القادرين على إعداد مبادرات إنجازها وهذا يمر بالأساس عبر فقاعات الحور.[1]

المرحلة الثانية: تتمثل في هيكلة المشروع من أجل التمكن من وضع مختلف الفاعلين داخل إطار الشبكة يتعين بالضرورة التزود بالأدوات المؤسساتية ذات الأنظمة الأساسية المختلفة (جمعيات ومؤسسات شبه عمومية) تواكب التغيير مما يقضي حسب بيرتابيرسينغ إنشاء موافق تعني بتشجيع سياسات التنمية المحلية وهنا تتدخل السلسلة السياسية في مشروع التنمية من أجل خلق مناخ ملائم وتشجيع التواصل بين الفاعلين المعنيين ويهدف إعطاء تماسك المختلف الأهداف المتبعة وهكذا يتحدد مشروع التنمية شامل ومنسجم ومتماسك آنذاك يكون من المهم المرور إلى المرحلة الثالثة.[2]

– **المرحلة الثالثة:** أي مرحلة الإنجازات الأولية إذ أننا لا نريد أن تتحول الثقة والأمل إلى شك وجمود واستسلام وتمكن المرحلة الرابعة وتقسيم أعمال المقاولات وتعديلها احلة النجاح أو الاستسلام وخمود

[1]– عدة عابد، **تشخيص واقع المؤسسات المصغرة ولاية تيارت**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، الجزائر، ودورها في تفضيل التنمية المحلية (السنة الجامعية 2010– 2011)، ص 22.

[2]– إياد عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره 2013.

العزيمة إذا اتضح فشل المسعى، بل يجب تقسيم أثر ومدى ملائمة الطرق المتبعة بهدف تثمين التجربة من أجل متابعة وتحسين تقويم المجال الترابي الخاضع للتنمية.[1]

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية.

1- البعد الاقتصادي: تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية الذي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي ولهذا فنجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة وعن طريق توفير المنتجات وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدة المحلية من الطرقات والمستشفيات....إلخ هذه الهياكل القاعدة بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد القاطنين بذلك الإقليم وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار بهذه المنطقة.

2- البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع الأفراد المجتمع بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية ولهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لأن توفر الحياة الاجتماعية المنظورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية في خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع ينطق بالنبل وينبذ الجريمة ومحبا لوطنه ومن منطقته وهناك ميادين أخرى تشمل التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالعبد الاجتماعي مثل التعليم.

3- البعد البيئي: إن تدهور الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلا بالاحتباس الحراري وفقدان طبقة الأزون ونقص المساحات الخضراء واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل بيئية تتعدى الحدود

[1] - فوج البصائر، قسم المجالي البيئي والاجتماعي، 15-03-2017، على الساعة: 16:45

الجغرافية للدول والدعوة إلى الدمج البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم وعلى أثر ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمر حول البيئة والتنمية في روي دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992 ومن أهداف المؤتمر الرئيسية الدعوة إلى دمج الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم المسائل التي تطرق لها المؤتمر هي وضع وتقيد استراتيجيات وإجراءات لتحقيق تنمية مستدامة.

ومن أسس الاقتصاد التقليدي أيضا أن الناتج الوطني الإجمالي يعتبر مؤشرا لقياس أداء الاقتصاد والرفاهية على المستوى الوطني كما أن الاقتصاد البيئي التقليدي أشار إلى مشكلتين، الأولى مشكلة الآثار البيئية والثانية الإدارة السليمة للموارد الطبيعية (التوزيع الأمثل للموارد الطبيعية الغير متجددة بين الأجيال)

يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام ببيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف كما حالت تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي وفي الأخير يمكن الجزم بأن التنمية المحلية مجبرة على مراعاة الأبعاد الثلاث الاجتماعية والاقتصادية والبيئية حتى تعود بالنفع العام للمجتمع.[1]

عوامل التنمية المحلية: إن التنمية المحلية لها عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية... ولعل أبرز العوامل هو مشاركة المجتمع في عملية التنمية المحلية ويمكن حصر هذا العامل في نقاط أساسية وهي كالتالي:

- وضع أهداف محددة وواضحة لتنمية المجتمع المحلي تنسجم مع احتياجاته الحقيقية وأولوياته.
- النظرة الإيجابية إلى المجتمع المحلي وقدراته على إحداث التنمية الشاملة باستخدام الموارد المحلية المتاحة وطرق وأساليب تلاؤم الظروف المحلية السائدة وتعزز اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لإحداث التغيير.
- الاهتمام بدوافع وتطلعات أفراد المجتمع الإنسانية وعدم التركيز على النواحي المادية فقط مع مراعاة العادات والتقاليد ومواقف أفراد المجتمع وخلفياتهم.

[1] – أحمد غربي، **التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، محاضرة، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2011، ص 92.

- النظر إلى المجتمع المحلي نظرة شاكلة تأخذ بعين الاعتبار أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة.

- التدريب والتعليم النابع من احتياجات حقيقية لأفراد المجتمع المحلي وتجارب وخبرات واقعية لهم.

- الإستفادة من خبرات المختصين في المجالات التنمية المجتمعية الشاملة.

- التدريب النابع من احتياجات وخبرات وتجارب حقيقية اجتماعية.[1]

وبالإضافة إلى ذلك هناك عدة عوامل أخرى يمكن الإشارة إليها فيمايلي:

1- عوامل اجتماعية: ارتفع مستوى المعيشة وانخفاض الكثافة السكانية وكذا الاستغلال الأمثل للموارد البشرية وتحسين مستويات الرعاية الصحية وانخفاض الوفيات وارتفاع معدلات الحياة.

2- عوامل اقتصادية: نمو ثاقفة العمل والإنجاز وتعتبر المفاهيم المقترنة لبعض النهم والحرف وكذا تطور تقسيم العمل وارتفاع المهارات الفنية والإدارية واستخدام تقنيات توطينها وتطور أساليب الإدارة واعتماد أسلوب التخطيط.

3- عوامل سياسية: عدم احتكار السلطة وتحقيق آليات الديمقراطية والمساواة الاجتماعية مع التنمية وضرورة تهيئة المناخ النفسي العام والتشجيع على التنمية.[2]

مظاهر التنمية: للتنمية المحلية مظاهر عديدة سواء متعلقة بالإدارة أو المواطن والعلاقة بينهما والتي يمكن توضيحها كالتالي:

1- توفر الخدمات الاجتماعية: إن الغرض من إنشاء أي إدارة لخدمة المواطن وذلك بتقديم خدمات لكافة فئات وشرائح المجتمع وتوفير مختلف التجهيزات الملائمة في مختلف المرافق التي تقدم الخدمات مع التركيز على السيكولوجي للمواطن.

2- التوازن بين الموارد والنفقات: حيث تتوفر لدى الجماعات المحلية الموارد المالية الكافية وانسجامها مع بعض النفقات التي تعرف ارتفاع وانخفاض مستمر وهنا يبرز هذا التوازن الذي يعتبر من أبرز المظاهر للتنمية المحلية كما يعتبر الموارد المالية كأداة للتسيير الجماعات المحلية وذلك بهدف تسيير الشؤون المحلية ونخص بالذكر البلديات.

---

[1]- عوامل التنمية المحلية www.abahe.co.uk 2017/02/12، على الساعة 10:00.

[2]- محمد عدنان وديع، التنمية ومؤشرات التنمية واستراتيجيات التنمية www.sef.ps 2017/03/13، على الساعة 12:25

3- استعمال وتوفر للتقنيات الحديثة: يقصد بذلك توفر كافة الوسائل الحديثة على مستوى الأداة المحلية وذلك بهدف تسيير الشؤون المحلية وكفاءة عالية مع التكوين الجيد للموظفين للتعامل مع هذه التقنيات الحديثة بطريقة جيدة تسهل سير الأداة.

4- الإعلام: يلعب الإعلام دورا كبيرا في عملية التنمية المحلية باختلاف وسائله (التلفزيون، الصحافة) بحيث يقضي على العزلة التي تفصل المواطن على الإدارة وذلك بتزويده بمعلومات تفيده وذلك بهدف تجسيد ما يريد الوصول إليه.

المبحث الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في ارتفاع الاقتصاد الوطني فهي تمنح مناصب شغل وتقضي بها على البطالة فهي تساهم بدور كبير في التنمية المحلية بدورها تحسن من الظروف المعيشية للسكان فنرى أن الدولة مهتمة بهذه المؤسسات وهي دائما تشجع وتدعم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى:

- الدور الاقتصادي
- الدور الاجتماعي
- الدور التكنولوجي

المطلب الأول: الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية.

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مجالات الاهتمام المتزايد في مختلف الاقتصاديات عامة والاقتصاد الجزائري خاصة حيث أن التركيبة المالية والهيكلية والتنظيمية والقانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعلتها تتمركز ضمن أولويات الإصلاح الجزائري بغية الوصول إلى المعدات الاقتصادية والمستويات المعيشية الموجودة ومن ذلك من خلال زيادتها في الناتج المحلي الإجمالي وعن طريق إحداث قيمة مضافة باستغلال عناصر الإنتاج المحدودة وتلك التي تتميز بالندرة النسبية بالإضافة إلى قدرتها على تحقيق التوازن التنموي الأفضل بين مختلف المناطق (الحضرية والريفية) عن طريق تقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم وذلك راجع إلى الخصائص والمميزات التي تؤهلها لاستثمار المزايا النسبية لكل منطقة والمساعدة على سد فجوات التنمية في الجزائر[1]، فهي تعطي الفرصة للاستفادة من تحول الاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر إلى اقتصاد رسمي وخاصة في الاقتصاديات المحلية التي تقع ضمن الحدود كما أن هذه المؤسسات تشكل حلقة وصل في النسيج الاقتصادي الجزائري من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام ذات المدخلات، إن هذه

[1] – إبراهيم توهامي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية المحلية الاقتصادية في الجزائر**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سكيكدة، الجزائر، 13-14 أفريل، 2008، ص 08.

المؤسسات تجنب الاقتصاد الوطني الخسائر المفاجئة حيث تكون درجة المخاطر محسوبة ومحدودة حيث إن طبيعة هذه المؤسسات تعطيها القدرة على مقاومة فترات الاضطرابات الاقتصادية أحسن من المؤسسات الكبيرة والسبب في ذلك يرجع لاختيارها الاستثمار في القطاعات الديناميكية والقطاعات ذات الاستثمار المالي الأقل، وبذلك تكون أقل تأثرا بالأزمات المالية حيث أن هذه القطاعات تتلائم وفترات الركود الاقتصادي الذي يتسم بقلة رؤوس الأموال اللازمة لإقامة الاستثمارات حيث تتغير هذه المؤسسات بالقدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة في حالة زيادة الطلب فإنها تمتلك القدرة على زيادة معدلات الاستثمار أما في حالة الركود الاقتصادي فإنها تمتلك القدرة والمرونة العالية على تخفيض الإنتاج والتأقلم مع الظروف السائدة.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على تشغيل المدخرات الشخصية يشكل دعما للاقتصاد الوطني كما تتميز بكفاءتها في استخدام الموارد الأولية المتاحة خصوصا في البلدان التي تتوفر فيها مثل هذه الموارد يؤدي إلى ترشيد القوى العرض والطلب في أسواق السلع والخدمات نتيجة لتنوع التشكيلة وانخفاض الأسعار، وتساهم أيضا في مجال توسيع الهيكل الصناعي حيث تتعرف على منتجات المؤسسات الكبيرة، حيث تمدها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجمع فيها.[1]

إن المؤسسات تلعتب دورا هاما في توزيع الصناعات الجديدة على مختلف المدن الصغيرة والأرياف والتجمعات السكانية النائية وهذا يعطي فرصة أكبر لاستخدام الموارد المحلية وتلبية الأسواق ولا تشكل أي عبء إضافي، ولا تشكل أي مصدر لإزعاج السكان من حيث التلوث وغيره وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها في الجزائر فبالإضافة إلى كونها تعد مصدر إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات المختلفة فهي تعطي فرصة للاستفادة من تحول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر إلى إقتصاد رسمي وخاصة في الاقتصاديات المحلية التي تقع ضمن الحدود.

كما أن هذه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل حلقة وصل في النسيج الاقتصادي الجزائري من خلال مجمل العلاقات التي تربطها مع المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها.

[1] – منظمة العمل العربية، **دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من أزمة البطالة**، ورقة عمل مقدمة إلى المنتدى العربي للتشغيل، بيروت، لبنان، 19-21 أكتوبر 2009، ص 22 .

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم فنون إنتاج بسيطة ونمط تقني ملائم لظروف الجزائر وظروف البلدان النامية فالتقنيات المستخدمة في هذه المؤسسات كثيفة العمل وغير مكلفة للعمالة الصعبة مقارنة بالتقنيات المتطورة كثيفة رأس المال حيث إن الخدمات المرتبطة بهذه التقنيات المتوفرة محليا ولا تتطلب مهارات عالية.[1]

وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات الكبيرة عن طريق التعاقد ببعض العمليات المتخصصة والدقيقة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تتسم بدرجة عالية من الكفاءة والتفوق والتحكم في الجانب التكنولوجي أكثر حتى من المؤسسات الكبيرة وعادة ما تبني المؤسسات الكبيرة استراتيجياتها على الموردين الخارجيين الصغار –المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– والذين يتصفون بدرجة عالية من الاعتماد والمرونة.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم فنون إنتاج بسيطة ونمط تقني ملائم لظروف الجزائر وظروف البلدان النامية فالتقنيات المستخدمة في هذه المؤسسات كثيفة العمل وغير المكلفة للعمالة الصعبة ومقارنة بالتقنيات المتطورة كثيفة رأس المال حتى أن الخدمات المرتبطة بهذه التقنيات متوفرة محليا ولا تتطلب مهارات عالية وبذلك تنخفض تكلفة إعداد العمال، إن استخدام التقنيات البسيطة أكثر نجاعة وأكثر مردودية بالنسبة للدول النامية من حيث التكلفة والتدريب والتحكم والصيانة وهي إنتاجية وبالرغم من إن هذه التقنيات عرضة للتغيرات مع عملية التقدم التكنولوجي إلا أن هذه الهمة بالنسبة للمسؤولين عن وضع سياسات اقتصادية والمخططين هو الحصول على التكنولوجيات الملائمة لظروف بلدانهم وغير مكلفة وذات إنتاجية عالية حتى وإن لم تكن جديدة تعتبر مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة.[2]

حيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة ويمثل الإبداع جانب من إدارة هذه المؤسسات والملاحظة أن كثيرا من السلع والخدمات ظهرت وتبلور وأنتجت داخل هذه المؤسسات وهذا راجع إلى

[1]– إبراهيم توهامي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[2]– ساعد قرمش، زهرة بوغنية، **الابداع وانعكاساته على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد في التنمية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة، الجزائر، 13-14 أفريل 2008، ص 11.

معرفتها لاحتياجات عملائها بدقة ومحاولة تقديم الجديد ة مواكبة التجديد ولقد أكدت التجربة العملية في بعض البلدان خاصة الولايات المتحدة الأمريكية أن المؤسسات الصغيرة تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي من خلال تبينها وتشجيعها للاختراعات حيث أنها تمثل 98% من تكاليف البحث والتطوير وبالتالي يظهر دورها جليها في التنمية والتطور الاقتصادي.

المطلب الثاني: الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية

إن الأهمية الاجتماعية التي اكتسبتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساهمتها في الارتفاع بمعدلات التنمية الاجتماعية في الجزائر لا تقل أهمية على الحوار الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية فنجد أن هذه المؤسسات تلعب دورا كبيرا في احتواء مشاكل المجتمع مثل البطالة والتهميش والفراغ وما يترتب عليه من آفات اجتماعية وهذا من خلال استحداث فرص عمل جديدة وهذا يتم إما بصورة مباشرة بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين مما يؤمن لأفراد المجتمع الاستقرار النفسي والمادي بالإضافة إلى إعادة المسرحين من مناصب عملهم جراء إفلاس بعض المؤسسات العمومية أو بعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة كما أن معظم الدراسات تشير إلى أن هذه المؤسسات الداخلة والداعمة للعناقيد الصناعية لها آثار قوية على الفقر فالعناقيد الصناعية في الغالب عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومصغرة وهي تتسم بالإنتاج الكثيف العمالة لذا فإن أغلب العناقيد الصناعية في الدول النامية عامة تركز على هذا النوع من المؤسسات والصناعات كثيفة العمالة مثل صناعة الأحذية والأثاث ومراحل تصنيع الغذاء ومنتجات المعادن.[1]

إن المؤسسات المتوسطة والصغيرة تلعب دورا استراتيجيا في تحقيق مبادئ التنمية البشرية وذلك عن طريق توسيع البدائل والخيارات أمام الناس سواء من خلال تشكيلة للعمل أو تشكيلة السلع والخدمات وتسعى إلى توفير هذه السلع والخدمات بأسعار رخيصة وجودة مناسبة وتناول الفقراء بالإضافة إلى خلق

[1] – مصطفى محمود ،محمد عبد العال عبد السلام، **دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة**، خبرة دولية مداخلة ضمن الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، 14-15 مارس 2010، ص 18.

فرص عمل أوسع للمراعاة سواء من خلال العمل في المنزل أو مع أفراد الأسرة دون الإخلال بواجباتها الأسرية وكذلك تلعب هذه المؤسسات دورا جد حساس في مجال الحد ةمن هجرة الأدمغة إلى الخارج عن طريق توفير المناخ الملائم المكاني والمالي والثقافي من أجل الاستفادة من خبراتهم وابتكاراتهم للارتفاع بالمستوى الفكري الجزائري لما تساهم هذه المؤسسات في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية لإدارة هذه المؤسسات وهذا في ظل قلة وضعف إمكانيات معاهد الإدارة ومراكز التدريب.

وتعمل هذه المؤسسات على تدريب العاملين وتأهيلهم بوظائف أحسن مستقبلا حيث أنها تسمح للعمال بالقيام بمهام متعددة وفي فترات زمنية قصيرة حتى تكبر وتتنوع المهام والمسؤوليات التي يقومون بها وبذلك تتسع مداركهم ومعارفهم وتزداد خبراتهم حتى يكونوا في موقع اتخاذ القرارات الهامة وهذا ما سيظهر ويعزز طاقاتهم وقدراتهم الفعالة إضافة إلى ذلك تعطي هذه المؤسسات الفرصة للمنظمين الجدد للدخول في الأسواق والظهور وهذا يعطي فرصة أكبر لبروز أفكار متطورة وابتكارات جديدة مما يساهم بشكل كبير في عملية التنمية. كما تستطيع هذه المؤسسات أن تقدم توازنا اقتصاديا واجتماعيا أكثر وضوحا وذلك بسبب قدرتها العالية على الإنتشار الجغرافي[1].

والتوسع داخل المجتمعات في أطراف الدمن والقرى على عكس المشروعات الكبيرة التي ةغالبا ما تتمركز في المدن الكبيرة، وذلك أن انتشارها في المناطق الريفية والبلدان الصغيرة من شأنه أن يساعد على خلق فرص ومعارف ومهارات لأفراد المجتمع المحلي الذي تقيم فيه ورفع مستوى المعيشة بشكل عام فإن المشروع الصغير يتيح فرصة اجتماعية جيدة لم تكن موجودة من قبل بالنسبة لكثير من الأفراد والمجموعات ذات الدخل المنخفض والأقليات كما أن وجود هذه المؤسسات في المناطق التالية تساهم في تلبية طلبات المستهلكين من ذوي الدخل المنخفض من السلع والخدمات البسيطة ومنخفضة التكلفة وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما كذلك في تقليل مخاطر وعواقب الهجرة من الأقل نمو إلى المناطق الأكثر نمو في الدولة نفسها بل إن هذه المؤسسات تعتبر ربما أداة فعالة في تحقيق نوع من الهجرة العكسية الهادفة إلى تحقيق التنمية المتوازنة. وتعتبر هذه المؤسسات عامل مساعد للاستقرار الاجتماعي

[1] – فوزي أبو جزر، **المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الحد من مشكلة البطالة في فلسطين**، مداخلة ضمن مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الإنسحاب الإسرائيلي عليه التجارة، الجامعة الإسلامية، 2006، ص 12.

والسياسي إذ تمنح فرصة لأفراد الفئات التي تعيش على هامش المجتمع قوى فاعلة عبر إقامة وتأسيس المشاريع الصغيرة وبالتالي تمكين الفئات عديد تمتلك الأفكار الاشتثمارية الجيدة لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية حيث تختلف مجتمعات إنتاجية جديدة ومناطق نائية[1].

إن ميزة إنشاء هذا النوع من المؤسسات في الجزائر يعطي فرصة للمجتمع لتعميق فكر وثقافة العمل والاعتماد على النفس واكتشاف وتنمية القدرات والمواهب الفردية.[2]

المطلب الثالث: الدور التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بعدما كان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقتصر على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبح وفي ظل متطلبات تحقيق التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة يعمل على خلق توليفة اقتصادية اجتماعية بيئية تكنولوجية لتحقق من خلالها التنمية المستدامة، حيث نجد وبالإضافة إلى الأدوار والأهمية السابقة التي تحدثنا عنها سابقا وعن القيمة المضافة التي أضافتها هذه المؤسسات على مستوى التنمية المحلية المستدامة في الجزائر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تحتل أهمية كبيرة وتلعب دور جد محوري في المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري من خلال احتواء برامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية لكون الميزة التي تميز هذه المؤسسات تجعل مهمتها في مصادقة البيئة أمر غير معقد حيث أن بساطة تركيبها تجعل عملية جمع تدوير القمامات والمخلفات أمر سهل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة هذا من ناحية أخرى فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى نشر المفاهيم الإدارية والقيم الصناعية الحديثة مثل إدارة الوقت، الجودة العالية، الإبداع والابتكار، الكفاءة، الفعالية بسبب إمكانية التواصل بين أعضائها وسهولة تداول المعلومات والأفكار وهذا ما جعلها محطة الإبداع والابتكار.[3]

---

[1]– محمد العيد مباركي، **المؤسسات الصغيرة ودورها في التنمية**، مداخلة ضمن ملتقى أول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الأغواط، الجزائر، 8-9 أفريل 2002، ص 4.

[2]– محمد صالح الحناوي وآخرون، **مقدمة في الأعمال في عصر التكنولوجيا**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 67.

[3]– فريد راغب النجار، **إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 09-10.

كما أن هذه تعتبر أحد أهم آليات التطور التكنولوجي من حيث قدرتها الفائقة على تطور وتحسين عمليات الإنتاج بما يقدم المتطلبات الاقتصادية والبيئية بشكل أسرع ويتكلفه أقل بكثير عن الشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية.[1]

[1]- ساعد قريش، زهرة بوغنية وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 12.

الخلاصة:

في هذا الفصل قمنا بدراسة التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة حيث قمنا بدراسة حول المدخل النظري للتنمية وأكدنا على مفهومها وأقسامها وأنواعها وأبحاثها ومؤشراتها وخصائصها وصولا إلى التنمية المحلية ومراحلها وأبعادها وعواملها ومظاهرها حتى وصلنا إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية ودراسة الدور الاقتصادي والدور الاجتماعي والدور التكنولوجي حيث توصلنا إلى أن التنمية المحلية هي تعاون بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية إقتصاديا اجتماعيا ثقافيا من منظور تحسين ظروف معيشة السكان.

الفصل الثالث

دراسة حالة ولاية تيارت

تمهيد

سنتطرق في هذا الفصل الى دراسة حالة ولاية تيارت باعتبارها من أهم الولايات عبر الوطن نظرا لما تمتلكه من إمكانيات طبيعية هائلة وطاقات بشرية معتبرة ، هذا الى جانب الموقع الاستراتيجي الذي تحتله كونها تتوسط ولايات شمال الوطن ، فهذه المؤهلات أكسبتها مكانة هامة على المستوى الوطني ، لذا يمكن من خلالها دعم التنمية المحلية ، من تجسيد هذه التنمية سعت الدولة الى وضع عدة برامج وهيئات مساعدة لها مثل : مديرية الصناعة والمناجم لأداء عملها مكان علينا ابراز مدى نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمار وتحقيق التنمية المحلية لولاية تيارت .

فتطرقنا لدراسة مديرية الصناعة والمناجم كمثال لدعم هذه المؤسسات، ودرسنا عينة من هذه المؤسسات ألا وهي مطاحن مهدية. شركة ذات أسهم، حيث تعتبر مؤسسة بارزة من حيث الرواج الذي تعرفه منتجاتها من جهة ومن جهة أخرى تعد مورد مهم لكافة أفراد وشرائح المجتمع.

وحاولنا تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث.

المبحث الأول: التعريف بولاية تيارت

المبحث الثاني: واقع التنمية المحلية بولاية تيارت

المبحث الثالث: نبذة تاريخية حول مطاحن مهدية.

المبحث الأول: التعريف بولاية تيارت

ان الكلام عن ولاية تيارت يتطلب منا معرفة تاريخها ومعرفة موقعها والامكانيات العامة التي تمتاز بها وواقع التنمية المحلية لهذه الولاية.

المطلب الأول: ولاية تيارت

تيارت ولاية جزائرية، كانت تسمى في القديم باللغة البربرية تيهرت اي اللبؤة وكان لها عدة تسميات تاهرت، تأقدمت، تاغزوت ،تنقارتيا... تقع تيارت في الشمال الغربي تسمى بعاصمة الهضاب للغرب. كما ينعتها المولعون بالخيل ب جنة الحصان الأصيل التي تترامى أطرافها بحظيرة "شاوشاوة" العملاقة الواقعة ب "عاصمة الرستميين" قديما، ولاية تيارت حاليا، التي تبعد عن الجزائر العاصمة حوالي 290كلم إلى الشمال الغربي، حيث المغارة التي كتب فيها "عبد الرحمن بن خلدون" رائد علم الاجتماع الحديث جزءا من رائعته في فلسفة التاريخ "المقدمة" بقرية بني سلامة العتيقة. كما توجد بها آثار عديدة بينها منطقة الأجدار التي تشبه لحد ما أهرامات مصر القديمة، غير أنها إلى الآن لا تحظى بالأهمية التي تستحقها، ولا العناية التي من شأنها ن تجعلها قبلة للسواح من كل مكان، كما يتمسك أهل تيارت بالتقاليد المتأصلة فيهم، من حيث اللباس (القشابية، العمامة والسروال العربي) خاصة عند المسنين منهم[1].

1.الجغرافيا

1.1 الموقع

- من الشمال: ولايتي تيسمسيلت وغليزان.
- من الجنوب: ولايتي الأغواط والبيض.
- من الغرب: ولايتي معسكر وسعيدة.
- من الشرق: ولاية الجلفة.

[1] – ولاية تيارت،تاريخ الاطلاع 2017/04/15 على الساعة 10.35 صـhttps :ar.wikipedia.org/wiki

2.1 المناخ

تقع ولاية تيارت في منطقة الهضاب العليا مما يعني أن مناخها شبه جاف حيث تشهد أمطارا وثلوجا وبردا بين درجات حرارة تصل إلى تحت الصفر في الشتاء في حين يكون الجو حار وتصل درجة الحرارة إلى 40 درجة مئوية بالصيف.

2. التقسيم الإداري

تحمل ولاية تيارت رمز 14 وطنيا. عدد الدوائر: 14 وعدد البلديات: 42.

3. المساحة والسكان:

يبلغ عدد السكان 1.000.755 نسمة (احصائيات 2011) في حين تقدر المساحة الاجمالية ب 20673 كم مربع[1].

المطلب الثاني: الإمكانيات العامة لولاية تيارت

1.في مجال الفلاحة

بلغ إنتاج الحليب 30.000.000 لتر. ويهيمن على الإنتاج النباتي منتوجات الحبوب لا سيما منها القمح الصلب والقمح اللين والشعير والخرطال.

وعليه، تتوفر الولاية على موارد حيوانية تقدر ب1.190.000 رأسا من الأغنام و 37.652 رأسا من الأبقار وأخيرا 115.957 رأسا من الماعز.

2.القطاع الصناعي: يشمل هذا القطاع عددا من الوحدات الإنتاجية: • وحدة الميكانيكا الشركة الوطنية للعربات الصناعية • وحدة بطاريات السيارات • منطقة صناعية و9 مناطق للنشاط.

3.المنشآت الاقتصادية والإدارية والاجتماعية

تتوفر الولاية على منشات قاعدية أساسية منها: • وجود منطقة صناعية وتسعة مناطق للنشاط. • تمر عبر ولاية تيارت، مفترق الهضاب العليا، ثلاث طرق للاتصال (الطرق الوطنية رقم 23 و 14 و 40) التي تضمن الربط بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، كما تتوفر على مطار دولي. • زود قطاع

[1]– ولاية تيارت،تاريخ الاطلاع 2017/04/15 على الساعة 10.35 صhttps :ar.wikipedia.org/wiki

التعليم العالي بقطب جامعي يسع 20.000 مقعدا. • ويشمل قطاع الصحة 6 مستشفيات ومراكز استشفائية في الأمراض العقلية، ويبلغ إجمالي الأسرة 1534 سريرا[1].

4.النشاطات السياحية

يتوفر قطاع السياحة على: • 9 فنادق منها 3 مصنفة • 3 وكالات سياحية خاصة • 5 مواقع سياحية (حمام معدني) • حظيرة للتسلية • مركز للخيول ويقدّم المختصون "حظيرة شاوشاوة" على أنها أكبر مركز لتربية الخيول في إفريقيا وأول مخبر علمي عربي يزاوج بين تربية الخيول العربية الأصيلة والبربرية الأصيلة .اشتهر قدماء السكان في الجزائر بفروسيتهم، وهي موهبة تعمقت مع وصول العرب إليها واحتكاك الجزائريين بالفرس العربي. وظل السكان يتوارثون الفروسية أبا عن جد حتى يومنا هذا الذي صارت فيه الفروسية وركوب الخيل من مظاهر التباهي بشيم الفارس. ويظهر التفاخر والتباهي بقيمة الفروسية خاصة في الحفلات والأعراس. كما بدت جليا من خلال مختلف حركات المقاومة التي قادها كبار زعماء الجزائر على مدار التاريخ ضدّ المعتدين. ومن بينهم الأمير عبد القادر والمقراني وبوعمامة ولالا فاطمة نسومر وغيرهم ممن أبلوا بلاء حسنا موظفين جيوشا من الخيالة هنا وهناك. وامتازت منطقة تيارت تحديدا بكونها "مهد الفروسية". فقد جعلتها خصوبة أراضيها موقعا ممتازا لتربية الخيول العربية الأصيلة والبربرية أيضا، ما دفع بأوائل المحتلين الفرنسيين لتأسيس حظيرة شاوشاوة في سنة 1877، ومنذ نشأتها قبل 132 عاما [2]وطواقمها تتفانى في بذل قصارى جهدها بهدف تطوير سائر سلالات الخيول وحفظها من الانقراض. وتملك حظيرة شاوشاوة قيمة تاريخية كبيرة مما جعل السلطات الجزائرية تصنّفها ضمن المواقع الأثرية الجزائرية العام 1995، حينما قضى مرسوم تنفيذي لوزارة الحرب الفرنسية بإنشاء مركز لتربية الجياد أيام الاحتلال الفرنسي للجزائر (1962 – 1830)، ولعبت تلك الحظيرة بحسب الرواة والباحثين دورا مفصليا في الاعتناء بالجياد العربية الأصيلة وكذا البربرية، وشهد القرن ونيف من وجود الحظيرة، إحرازات وتجليات بالجملة. وتشتهر مدينة تيارت باحتضانها للعديد من التظاهرات الدورية، آخرها ذاك الاستعراض الضخم الذي اشترك فيه سبعمائة فارس من الفرق المعروفة

[1]– ولاية تيارت،تاريخ الاطلاع 2017/04/15 على الساعة 10.35 صـ https :ar.wikipedia.org/wiki

[2]– ولاية تيارت،تاريخ الاطلاع 2017/04/17 على الساعة 10.40 صـ https :ar.wikipedia.org/wiki

على المستوى المحلي كفرقة الفانتازيا، بالإضافة إلى فرق أخرى استقدمت من ليبيا، قطر، تونس، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وبريطانيا. تحتوي حظيرة شاوشاوة على نحو 288 حصانا بينها 174 من الأحصنة العربية الأصيلة و68 آخر من الجياد البربرية، وتشهد الحظيرة معدل ولادة سنوية في حدود 55 حصانا غالبيتها عربية أصيلة. ويقول مدير الحظيرة "أحمد بن عبد الله" في لقاء مع "الرياض" إنّ مركز شاوشاوة يستغل بشكل خاص للحفاظ على سلالة الخيول العربية الأصيلة والخيول البربرية. وشهدت الحظيرة خلال فترات سابقة تصدير العشرات من الخيول إلى كل من سورية ومصر ولبنان، كما يضيف "أحمد بن عبد الله" أنّ اختيار منطقة تيارت لتربية الجياد، يعود إلى ما توفره من بيئة إيكولوجية ممتازة، وما تنفرد به من ثراء سهوبها وخصوبة مراعيها، وكذا توافر كميات هائلة من الماء الشروب على امتداد أيام العام .وتؤكد وثائق تاريخية حدوث مزاوجة بين عدة أحصنة من مناطق متفرقة في الداخل والخارج، على غرار أصناف محلية ك "الغازي" و"سيدي جابر" و"سفلة" وأخرى استقدمت من البلاد العربية وأخرى غربية كبولونيا، روسيا، وفرنسا، ما أسهم في توليد خيول بربرية. علما أنّ حظيرة شاوشاوة تملك مركزا نادرا خاصا بالتلقيح الجيني بالخيول البربرية.

5.الموارد الطبيعية

تزخر الولاية بموارد طبيعية هامة منها 1.609.900 هكتار من الأراضي الفلاحية و 142.966 هكتار من مناطق السهوب والمناطق الغابية 142.422 هكتار. ويبلغ متوسط تهاطل الأمطار من 300 إلى 500 مم سنويا. كما تزخر ولاية تيارت بموارد هامة من المعادن والكلس للمعادن والصلصال للآجر والقرميد والرمل الكرواتزي للطحن والزجاج وكلس المرمر لصخور النحت والفليس للطرقات والرمل للبناء.

6.القدرات الاقتصادية:

وجود 10 أحواض منحدرة بقدرة 1.500.000 متر مكعب وستة أخرى في طور الإنجاز بقدرة 4.700.000 متر مكعب[1].

[1]- ولاية تيارت،تاريخ الاطلاع 2017/04/15 على الساعة 10.35 صhttps :ar.wikipedia.org/wiki

المطلب الثالث: المنشآت القاعدية لولاية تيارت.

لتهيئة المحيط الاقتصادي للمستثمرين بغية انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيم عملها وأماكن تواجدها أصبح لازما لتوفير مجموعة من الهياكل والمنشآت الضرورية لدعم وتسهيل انشاء هذا النوع من المؤسسات[1].

1.المنشآت القاعدية لولاية تيارت

1.1 المؤسسات المالية:

يوجد بالولاية عدة بنوك وفروع للتأمين وهي:

- البنك الوطني الجزائري(BNA)
- البنك الخارجي الجزائري (BEA)
- القرض الشعبي الجزائري (CPA)
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)
- بنك التنمية المحلية (BDL)
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).

ان كثرة المؤسسات المالية بالولاية دليل على وجود نشاط في المعاملات الاقتصادية، ويمكن استغلال هذه المؤسسات في منح القروض لإقامة المشاريع الاستثمارية وخاصة المشاريع المتوسطة والصغيرة[2].

كما يوجد بالولاية عدة فروع لشركات التأمين المختلفة أهمها:

- الشركة الجزائرية للتأمين (CAA)
- الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)
- الشركة الدولية للتأمينات وإعادة التأمين (CIAR)
- العامة للتأمينات المتوسطية (GAM).

[1]- www.mouwazaf-dz.com،تاريخ الاطلاع 2017/04/15 10.35 صـ

[2]- الموقع نفسه.

إضافة الى ذلك نجد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء والصندوق الوطني للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء.

2.1 المرافق الصحية:

ويشمل قطاع الصحة على 6 مستشفيات ومراكز استشفائية في الأمراض العقلية، ويبلغ اجمالي الأسِرة 1534 سرير.

3.1 شبكة الطرقات والنقل بولاية تيارت:

تمر عبر مدينة تيارت، مفترق الهضاب العليا، ثلاث طرق للاتصال (الطرق الوطنية ارقام 23 و14 و40) التي تضمن الربط بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، كما تتوفر على مطار دولي.

4.1 الهياكل الثقافية والترفيهية:

تتمثل في المنشآت الثقافية التي تشمل دور الثقافة، قاعات السينما، المراكز الثقافية والتي يمكن من خلالها بعث الحركة الثقافية بالمنطقة وتنمية فكر الفرد لإعداده لتحقيق تنمية حقيقة الولاية ورغم ذلك نجد عجز كبير في مجال دعم الثقافة في الولاية حيث نلاحظ أن هناك نقص كبير في المرافق الثقافية. وبالتاي يمكن القول إن اهتمام سلطات الولاية بالجانب الثقافي غير مسجل تقريبا وهذا دليل المرافق التي سجلتها الولاية وهذا ما يجعل الآفات والمشاكل الاجتماعية تنتشر بسبب قلة الوعي والثقافة.

المبحث الثاني : واقع التنمية المحلية بولاية تيارت

بغية التعرف والتعمق أكثر في واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه من أجل تحقيق التنمية المحلية بولاية تيارت كان لابد من تسليط الضوء على المحيط العام الذي تنشط فيه وإبراز نقاط القوة التي تعتمد عليها المنطقة في توظيف هذه المؤسسات وذلك من خلال الاطلاع على الإمكانيات الطبيعية والبشرية ، السياحية وكذا الصناعية التي تمتلكها الولاية على غرار المنشآت القاعدية ، التربوية والثقافية. وسنحاول في هذا المبحث التطرق الى العناصر التالية :

المطلب الأول : بطاقة تعريفية لمديرية الصناعة والمناجم .

المطلب الثاني : دراسة تحليلية

المطلب الثالث : واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بولاية تيارت .

المطلب الأول : بطاقة تعريفية لمديرية الصناعة والمناجم.[1]

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم : 15-15 مؤرخ في أول بيع لثاني عام 1436 هـ لموافق لـ 22 يناير 2015 م ، تم انشاء مديرية الولاية للصناعة والمناجم للقيام بعدة مهام في شتى الميادين .

- في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فان مديرية الصناعة والمناجم تساهم في تنفيذ استراتيجيات وبرامج العمل للقطاع وتقييم اثرها وتعد حصيلة النشاطات .
- تدرس وتقترح كل تدبير للدعم والتشجيع على انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تدعم أنشطة الحركة الجمعوية المهنية والفضاءات الوسيطة والمؤسسات بالاتصال مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ساهم في ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية لا سيما في ميدان المناولة .
- تساهم في انجاز وتعيين خارطة تموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تسير وتنظم المديرية عملها وتدير مهام أقسامها من خلال الهيكل التنظيمي الآتي :

[1] – مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيارت.

الشكل رقم (01-03): الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة والمناجم .

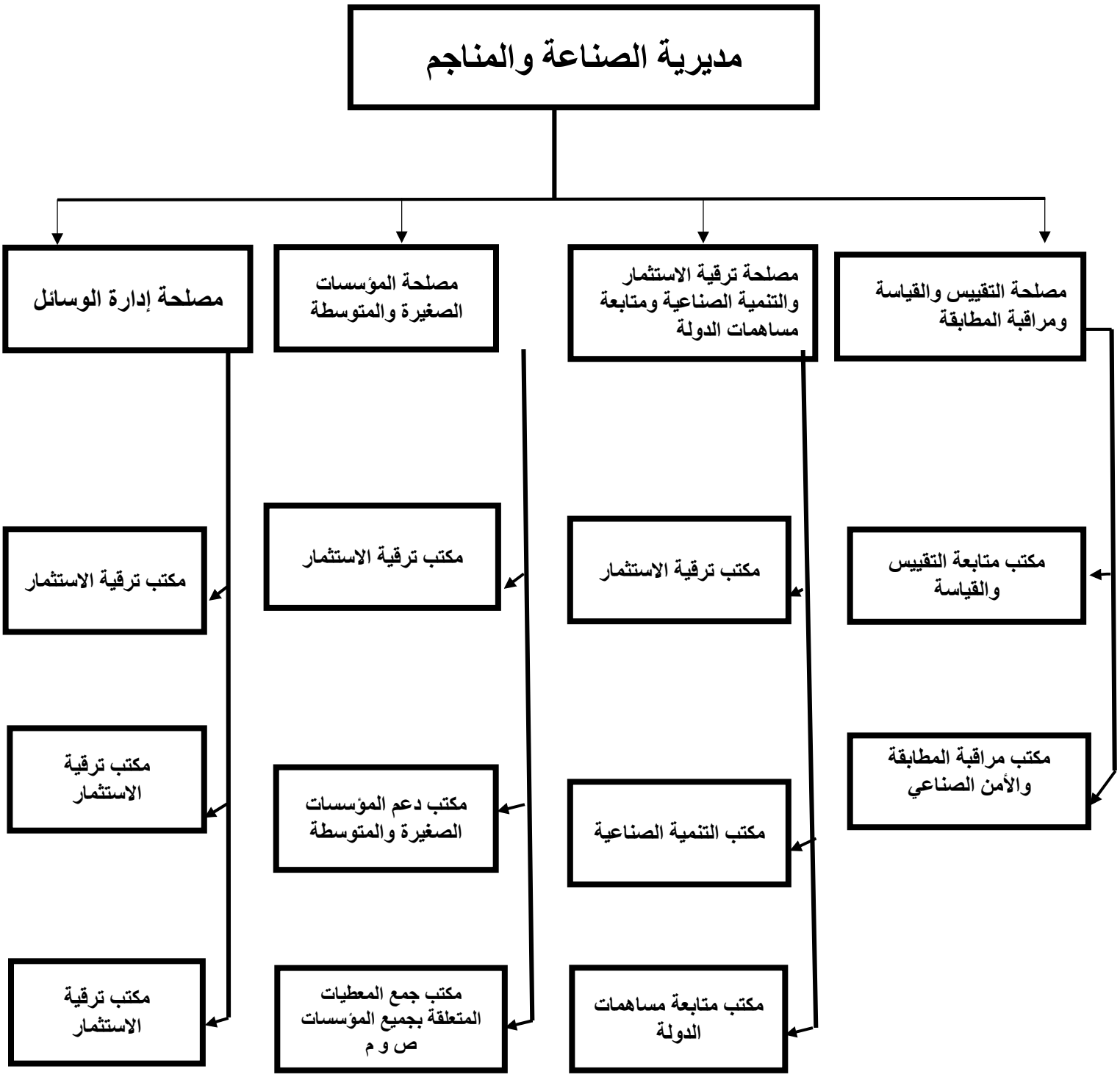

المصدر : مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيارت

المطلب الثاني: دراسة تحليلية.

الجدول رقم (01-03):تطور عدد المؤسسات ومناصب الشغل لسنتي (2015-2016) لولاية تيارت

القـطاع	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		عدد العمال	
	2015	2016	2015	2016
الخدمات	17241	18/08	41268	43016
البناء والاشغال العمومية	935	942	3740	3768
الفلاحة	725	742	2175	2226
الحديد والصلب	158	156	474	468
النجارة	313	326	626	652
النسيج والجلد	97	93	291	279
كيمياء بلاستيك ومطاط	88	95	352	380
المحاجر والمناجم	89	91	534	546
مواد البناء	192	200	768	800
المجموع	19838	20753	50228	52135

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيارت

من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة عدد المؤسسات المتواجدة على مستوى ولاية تيارت في حالة تزايد مستمر أي حوالي 915 مؤسسة بين سنتي (2015-2016) وهو ماساعد ارتفاع عدد مناصب الشغل التي استحدثت ولاية تيارت فقد تم تسجيل نسبة زيادة مقدرة بحوالي 1907 منصب شغل جديد.

الجدول رقم (02-03): النسبة المئوية لعدد المؤسسات ومناصب الشغل المنشأة الى غاية 2016/09/30

القطاع	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة %	العمـــال %
الخدمات	87.25	82.51
البناء والاشغال العمومية	4.54	7.23
الفلاحة	3.58	4.27
الحديد والصلب	0.75	0.90
النجارة	1.57	1.25
النسيج والجلد	0.45	0.54
كيمياء بلاستيك ومطاط	0.46	0.73
المحاجر والمناجم	0.44	1.05
مواد البناء	0.96	1.53
المجموع	100	100

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيارت

من خلال الجدول نلاحظ ان اغلب النشاطات التي يمارسها أصحاب هذه المؤسسات فهي : الخدمات والبناء والأشغال العمومية والفلاحة وحتى عدد مناصب الشغل مرتفعة في هذه القطاعات مقارنة بالنشاطات الأخرى.

الجدول رقم (03-03): تطور عدد مناصب الشغل للفترة (2013-2016) لولاية تيارت

السنوات	2013	2014	2015	2016
المؤسسات	12606	16583	19838	20753
عدد المناصب الشغل	42412	46220	50228	52135

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيارت.

من خلال الجدول نلاحظ ان عدد المؤسسات في تزايد مستمر حيث قدر نسبيا بين سنتي (2013-2016) بحوالي 9723 منصب شغل جديد في مختلف المؤسسات والأنشطة وهذا نظرا لتشجيع الدولة وتحفيز هذه المؤسسات للنهوض بالتنمية.

الشكل رقم (02-03): منحنى بياني يوضح تطور عدد المؤسسات ومناصب الشغل للفترة (2013-2016) في ولاية تيارت .

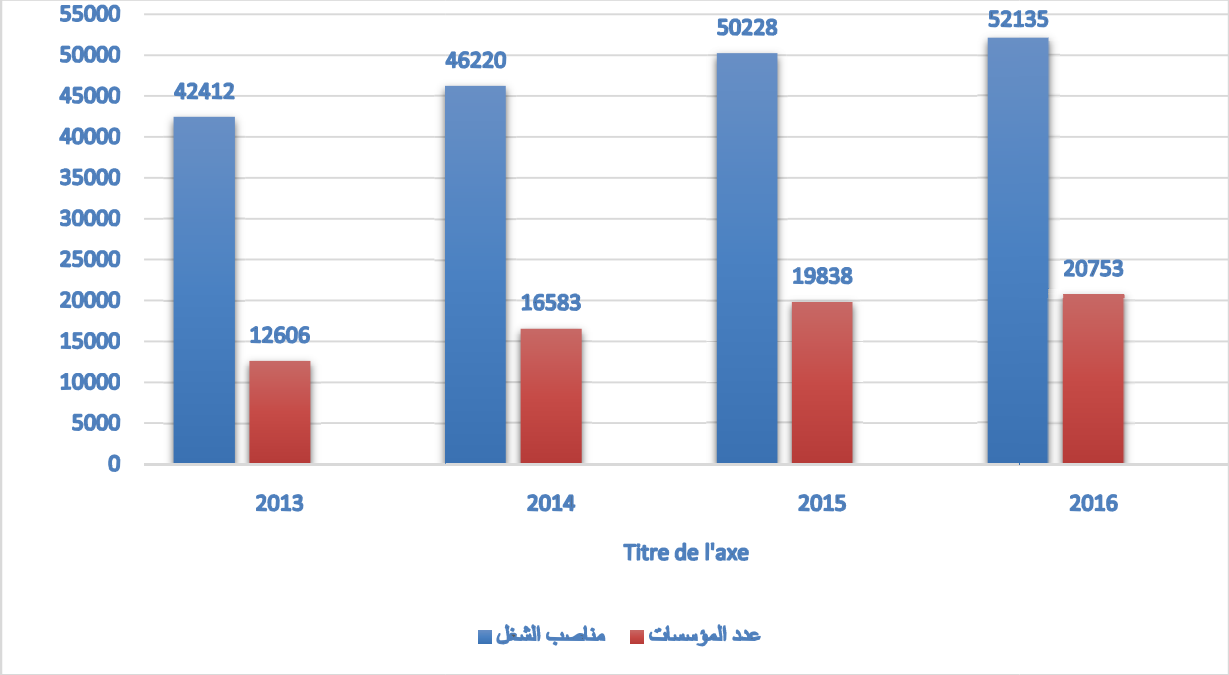

المصدر:من اعداد الطالبان بالاعتماد على مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيارت

- الشكل يوضح لنا تطور عدد المؤسسات (12606-20753) ومناصب العمل (42412-52135) بالولاية خلال الفترة (2013-2016).

المطلب الثالث: واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بولاية تيارت

بعد عرضنا للنتائج الإيجابية التي احرزتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية يمكن أن يبرز لنا الدور الفعلي لهذه المؤسسات لإحداث تنمية محلية فعلية والمتمثلة في:

الدور الاقتصادي:

يتجلى هذا في تنوع مجالات عمل المؤسسات ولو بنسبة متفاوتة الا أنه يساعد على توفير ما يلزم السكان خاصة المتطلبات الضرورية . كما ان تواجد هذا العدد الهائل من المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة يحقق توزيع الصناعات الجديدة على مختلف دوائر وبلديات الولاية . فهذا يساعد المواطن التيارتي في تجسيد أفكاره دون الحاجة الى الهجرة فيفيد ويستفيد بمشاركته في التوسيع الاقتصادي مع المؤسسات الأخرى

وهذا كله يساعد على رفع أجور المواطنين وتحسين ظروفه المعيشية واذا اجتمعت وتحققت كل هذه النتائج الإيجابية تكون قد حققنا تنمية محلية فعلية وهو المطلوب .

الدور الاجتماعي والتكنولوجي :

اول ما يتضح لنا من خلال الدراسة التحليلية السابقة هو تمكن هذه المؤسسات من توظيف عدد كبير من مناصب عمل وهو ما يشير بإمكانية القضاء على البطالة او التخفيف من نسبها على الأقل ، بالإضافة الى مساعدة هؤلاء و تطوير قدراتهم الإنتاجية ، التسييرية والتسويقية وهذا ما يساعد على رفع حس المنافسة لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنويع مجالات عملهم واسهامهم في ادخال التكنولوجيا الى الولاية عن طريق انفتاحهم على السوق الخارجية والاحتكاك بها خاصة الصناعات المرتبطة بالبيئة المحلية[1] .

[1] – مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيارت

المبحث الثالث : نبذة تاريخية حول مطاحن مهدية :

هي مؤسسة خاصة ذات اسهم تهدف الى تلبية حاجات المستهلكين وتحقيق متطلباتهم وبأسعار وكميات مناسبة .

المطلب الأول : مطاحن مهدية

1- نبذة عن تاريخ المؤسسة :

هي مؤسسة خاصة منبثقة من المؤسسة الام الرياض -تيارت – (ديسمبر2005) وتعتبر من اهم المؤسسات فراس مالها قدر ب 731000000 دج على المستوى الوطني منتوجها مهم وطاقة تخزين استراتيجية وهي شركة بالمساهمة تغطي احتياجات ثلاث ولايات من الوطن هي: تيارت. تيسمسيلت. شلف. تقع في المدخل الغربي لمدينة مهدية في المنطقة الصناعية تتربع على مساحة قدرها 12 هكتار كما ان مساحتها المغطاة مقدرة ب 06 هطتار وتشغل هذه المؤسسة عدد معتبر من العمال سواء الدائمين او المتقاعدين.

وقد حظيت هذه المؤسسة بالمشاركة في عدة تظاهرات وطنية لابراز القوة الإنتاجية وعكس الصورة الحقيقية لتطور الاقتصاد الوطني والبحث عن ترقية الشراكة والاستثمار ومن اجل النجاح في مهامها وضعت مؤسسة مطاحن مهدية استراتيجية ترتكز أساسا على تطوير وسائل الإنتاج وذلك بفتح رأسمالها كما أنها تبحث عن متعاملين اقتصاديين شركاء في وحدة العجائن والكسكسي.

تسمى هذه المؤسسة حاليا بمطاحن مهدية شركة ذات أسهم.

يتمثل نشاطها الحالي في تحويل الحبوب ومشتقاتها إلى مواد مصنعة حيث تحول القمح اللين إلى دقيق وباقي الطحن يتحول الى نخالة و أعلاف المواشي والبقر.[1]

الـقـدرة الإنتـاجـيـة:

- مخازن استراتيجية لتخزين الحبوب بطاقة 1250000 قنطار
- وحدتان انتاجيتان للسميد بطاقة 5800 قنطار/اليوم
- وحدتان انتاجيتان للدقيق بطاقة 4800 قنطار / اليوم

[1]- مسير إدارة الموارد البشرية لمؤسسة مطاحن مهدية تيارت

2-نشاطها :

يتمثل نشاط الوحدة في نشاط صناعي وتجاري ، حتى تكون العملية الإنتاجية كما في باقي معظم الشركات الصناعية ، حيث تمر بأربع مراحل ليأتي دور البيع الذي يتم عبر القنوات التوزيعية للوحدة كما ان الوحدة تلعب دورا فعالا في التنمية الاقتصادية وذلك بتوجيه كل منتجاتها الى قطاعات اقتصادية كالتجارة .

من هنا نرى ان هذه الوحدة هي بمثابة مركب صناعي وتجاري تقوم بتصنيع المنتجات التامة وبيعها الى المستهلك النهائي أو غيرهم عن طريق تجار الجملة او التجزئة ومحلات البيع الكبرى ، ومن مهامها تمويل السوق الوطنية والمحلية بالمواد الغذائية وتوفيرها بصفة دائمة ومنتظمة والمحافظة على الاسعار بصفة تخدم الوحدة والمستهلك في آن واحد، والعمل على توازن العرض والطلب في السوق المحلي[1].

[1] – مسير إدارة الموارد البشرية لمؤسسة مطاحن مهدية تيارت

3. الشكل رقم (03-03)ا: لهيكل التنظيمي لمطاحن مهدية (شركة ذات أسهم) [1]

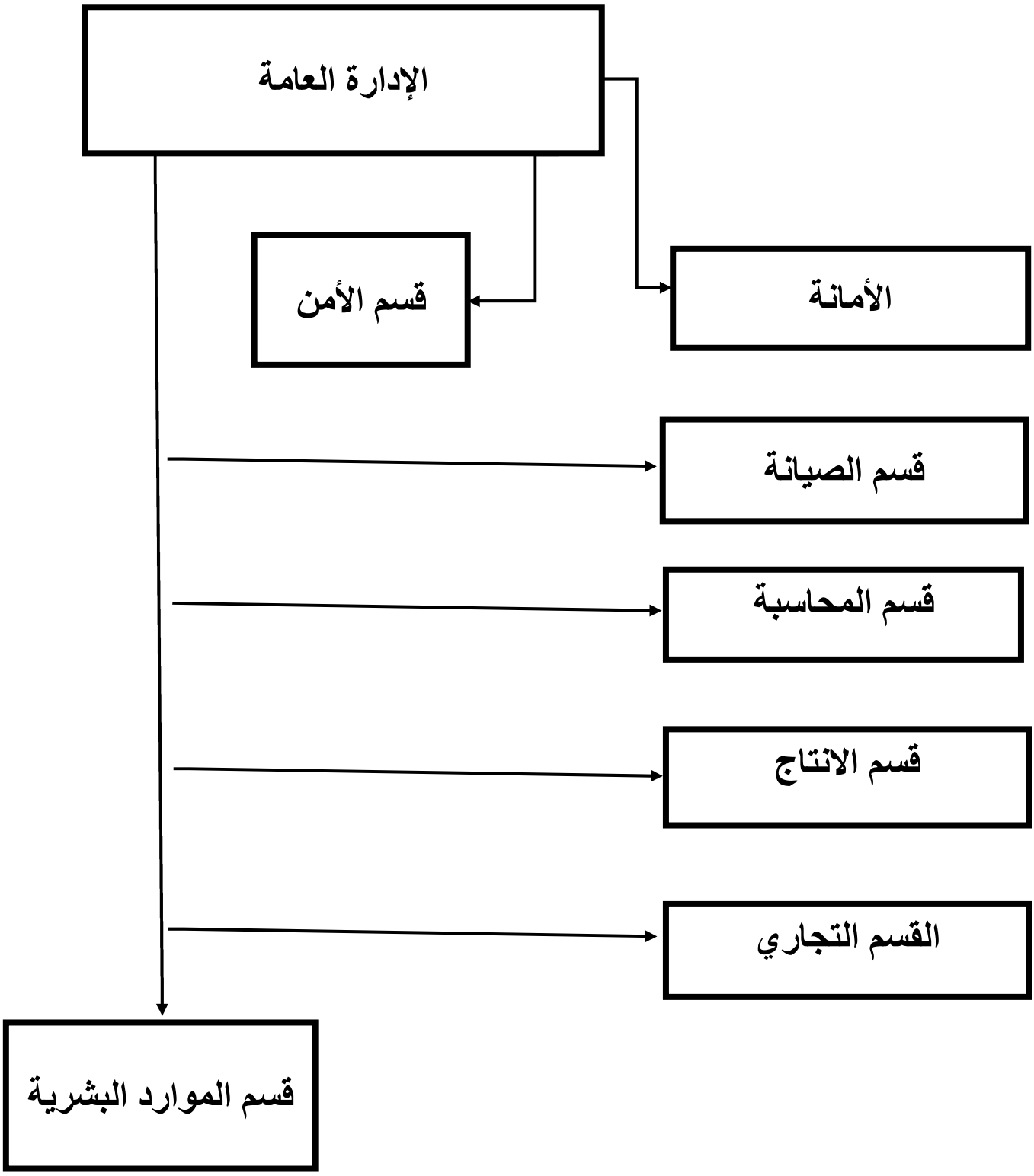

المصدر :مسير إدارة الموارد البشرية لمؤسسة مطاحن مهدية تيارت

[1] – مسير إدارة الموارد البشرية لمؤسسة مطاحن مهدية تيارت

يوجد بهذه المؤسسة العديد من الأقسام منها :

قسم المحاسبة : يهتم هذا القسم بالمحاسبة المالية العانة للمطاحن معن طريقه يعرف الوضع المالي للمؤسسة وتضم مصلحة المحاسبة التحليلية والمحاسبة العامة.

قسم الإنتاج : ويشغل حيزا لابأس به في المؤسسة من ناحية الأهمية حيث أنه يهتم بمتابعة جميع عمليات الإنتاج بكل أنواعه ومراحله وتختص بتخزين الحبوب وتأمين الطلبات العاجلة ويضم مصلحة البرمجة، تحويل الحبوب، مراقبة مخزون الموارد الأولية.

قسم التجارة والتسويق : يأخذ على عاتقه مسؤولية التسيير التجاري بداخل وخارج الشركة وبه مصلحة التسويق ومصلحة الاتصال ومركز البيع.

قسم الأمن : هذه المصلحة لها مهام منها تقسم بدالات الحراسة، أعاد قوائم أعوان الأمن كما تهتم بضمان الأمن داخل المطحنة وحماية ممتلكات المؤسسة ومراقبة العمليات.

قسم الصيانة : يهتم بالتسيير الحسن للآلات الصناعية وتأمينها لضمان منتوج جيد وكمية (غذائية) عالية كما يهتم بكل عطل في الآلات وينقسم الى عدة مصالح : مصلحة التموين – مصلحة الصيانة والأدوات المتحركة – مصلحة المنفعة .

قسم الموارد البشرية : وبه مصلحة المستخدمين التي تعمل على إدارة شؤون العمال ، كما تعمل على تلبية وتسيير الانشغالات التي تخصهم . أيضا نجد المسؤول على هذا القسم يقوم بمشاركة المدير وأعضاء النقابة بإدراج أجور العمال وذلك حسب الجدولين الآتيين الذين من خلالهما يدون لدى مدير المؤسسة ومعرفة كم عدد العمال واجر كل واحد حسب التخصص والخبرة [1].

[1] – مسير إدارة الموارد البشرية لمؤسسة مطاحن مهدية تيارت

جدول رقم (04-03) : تعداد العمال

المجموعة	العدد
العمال التنفيذيين	93
العمال المهرة	48
الإطارات	36
المجموع	117

المصدر : مسير إدارة الموارد البشرية لمطاحن مهدية – تيارت – سنة 2017

الجدول رقم (05-03):كتلة الأجور : شهريا

النوع	مبلغ الأجرة
الاجر الخام	6167951.51
اقتطاعات الضمان الاجتماعي	1799445.61
اقتطاعات الضريبة على الدخل الصافي	5076980.32
ضريبة المهين	123359.03
كتلة الأجور	7628041.03

المصدر : مسير إدارة الموارد البشرية لمطاحن مهدية – تيارت – سنة 2017

بالإضافة الى هذه الأقسام توجد عدة مخابر وقاعات نذكر منها :

القاعات والمخابر :

1 – المخابر : وظيفتها القيام بتحليل المواد الأولية والمنتجات بها أجهزة متطورة ومواد خاصة بعملية التحليل وتحتوي على مجموعة من القاعات المخصصة لهذا الغرض

2 – القاعات :

2–1 قاعة التحليل الكيميائية : وفيها يتم التحليل الحمضي للحبوب والمنتجات .

2–2 قاعة التحليل الميكروبيولوجية : وظيفتها مراقبة السميد والدقيق من الكائنات المجهرية

2–3 قاعة التحاليل الفيزيوكيميائية : وظيفتها تحليل السميد والدقيق من وجود النخالة وكذلك قوة الدلك ومدى انتفاخ السميد والدقيق عن العجين .

3 – المطاحن : وفيها يتم طحن المادة الأولية بحيث يتحول القمح اللين الى دقيق والقمح الصلب الى سميد وباقي الطحن يتمثل في النخالة وبها تقنيات جد متطورة .

4 – عمال المؤسسة : يعمل بالمؤسسة حوالي 177 عمال مقسمين كما يلي :

- 96 عامل دائمين - 81 عامل متقاعدين – 03 متمهنون .

تقسيم العمال حسب المجموعات الاجتماعية المهنية

يقسم العمال الى ثلاث مجموعات وهي كالتالي :

الإطارات : عددهم 36

التحكم : عددهم 48

التنفيذ : عددهم 93 .

5– نمط العمل : ان نمط عمل مطاحن مهدية طوال السنة أي 24 ساعة/ 24 ساعة بدون انقطاع و بالتناوب لاربع فرق اما بالنسبة للإدارة فهي تعمل يوميا على الساعة الثامنة الى الساعة الرابعة مساءا ينتهي بعطلة أسبوعية

المطلب الثاني : العرض والطلب على القمح بنوعيه

تحظى هذه المطحنة بمستوى هام في انتاج الحبوب وعرفت خلال السنوات الأخيرة تذبذب في الإنتاج الفلاحي والذي مكنها على الحصول على مرتبة مميزة في تمويل بعض الأسواق حيث يعد القمح من المنتجات الأكثر استعمالا والجدول الثاني يبين كمية القمح المستعمل او المشتراة من طرف مطاحن مهدية في عملية الإنتاج خلال السنوات من 2014 الى 2016 .

الجدول رقم (06-03): الكمية المشتراة من القمح لسنوات 2014 الى 2016

الوحدة بالقنطار

السنوات / القمح	2014	2015	2016
القمح اللين	569020.4	611758.8	634286.1
القمح الصلب	492091.8	576470.2	615820.7

المصدر : من اعداد الطالبان بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف مطاحن مهدية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان الكمية المشتراة من القمح اللين لسنة 2014 قدرت ب 569020.4 وهي كمية قليلة بسبب بعض المشاكل التي كانت في المؤسسة لكن هذا النقصان لم يدم طويلا وذلك يظهر من خلال الكمية المشتراة سنة 2015 لتصل الى 611758.8 ق بسبب الطلب المرتفع على منتوجات القمح اللين ، بينما قدرت في سنة 2016 ب 634286.1 ق وهي كمية مرتفعة مقارنة بالسنوات الماضية

- اما بالنسبة الى القمح الصلب فقد قدرت الكمية المشترات لسنة 2014 ب 492091.8 ق وهي كمية معتبرة مقارنة ب الكمية المشترات من القمح اللين ' وبالنسبة ل 2016 فقد كانت الكمية المشترات تقدر ب 615820.7 ق وهي كمية معتبرة ويرجع ذلك الى الاستهلاك الكبير من السميد

- يعتبر القمح بنوعيه المصدر الرئيسي لانتاج منتجي السميد والدقيق التي هي من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع والجدول التالي يبرز كمية مبيعات هذه المطحنة خلال السنوات من 2014 الى 2016

الجدول رقم (07– 03) : الكمية المباعة من منتوجات القمح خلال السنوات 2014 – 2016

الوحدة بالقنطار

السنوات / المنتوج	2014	2015	2016
السميد	360600	382306.31	405290.50
الفرينة (الدقيق)	310576	383761	397830.1
النخالة	150455	148826.59	150798

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف مطاحن مهدية

من خلال معطيات الجدول أعلاه فاننا نلاحظ ان الكمية المباعة من السميد في سنة 2014 قد قدرت ب 360600 ق بينما قدرت ب 382306.31 ق في سنة 2015 وهي كمية مرتفعة مقارنة ب 2014 وذلك راجع الى كثرة الطلب المتزايد على السميد ، وفي 2016 استمرت في الارتفاع لتصل الى 405290.50 ق وذلك لمحاولة تغطية نسبة من الطلب المتزايدة والمستمرة على السميد .

وبالنسبة للكمية المباعة من الفرينة فقد قدرت ب 310576 ق سنة 2014 وذلك راجع الى بعض المشاكل في المؤسسة كما سبق الذكر ، وارتفع الإنتاج خلال السنوات 2015 و 2016 ليصل الى 397830.1 وذلك بسبب تظافر الجهود لتدارك النقص والإهمال التي حصل فترة تلك المشاكل وفيما يخص الكميات المنتجة من النخالة لاحظنا ان هناك انخفاض بين سنتي 2014 و 2015 وهذا راجع الى ارتفاع أسعارها ثم بدات تزداد لتصل الى 150798 ق سنة 2016 وهذا نتيجة الطلب عليها من الفلاحين .

وفي الأخير نستنتج ان منتجات هذه المؤسسة في تزايد مستمر من سنة الى أخرى ، بغية الوصول الى الهدف المشود وهو تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح اللين والصلب مدعمة من طرف الدولة بنسبة 50% لمراعاة القدرة الشرائية للمستهلكين .

المطلب الثالث : آفاق وطموح المؤسسة.

تسعى مؤسسة مطاحن مهدية الى تحقيق وثبة نوعية لمنتجاتها بحيث تضمن لها ديمومة النشاط فهي تسعى ان تجعل منتجاتها منافسة للمنتجات المستوردة او المصنعة محليا من طرف القطاع الخاص حيث سطرت برنامجا يتمثل في :

1 – المشاكل التي تعيق المؤسسة وحلولها :

1-1 المشاكل :

– ارتفاع المادة الأولية مما أدى الى ارتفاع سعر التكلفة وبالتالي انعدام التحكم العقلاني في مستوى النفقات بشكل يتلاءم مع مستوى النشاط .

– انعدام القدرة على تغطية المصاريف الثابتة نتيجة للعجز عن الاستغلال التام للطاقة الإنتاجية لبعض المطاحن .

– المفاوضات من أجل الاستثمار في المطحنة الإضافية سعة 4 آلاف قنطار في اليوم، ومصنع العجائن الكسكسي بطاقة 76 قنطار في اليوم .

–استحالة الرفع من سعر البيع نتيجة المناسبة المفروضة من القطاع الخاص .

– التراكم المكثف للديون نتيجة سياسة البيع بالأجل وتماطل الزبون في تسديد الديون .

– ارتفاع الآلات المستعملة في الإنتاج[1] .

2.1 الحلول :

– تحسين نوعية المنتوجات وهذا بإدخال التكنولوجيا الجديدة والزيادة في الطاقة الإنتاجية .

– المتابعة القضائية للزبائن الممتنعين عن السداد من قبل المصالح المعنية.

– توسيع المخازن وزيادة عددهم.

– تخفيض سعر المواد الأولية وذلك بدعمها من طرف الدولة .

– اتاحة الفرص للمستثمرين في مجال الزراعة ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

[1] – مسير إدارة الموارد البشرية لمؤسسة مطاحن مهدية تيارت

2. الأهداف المسطرة من قبل المؤسسة:

تسعى المؤسسة الى تحقيق الأهداف التي تتمثل في :

- الدخول في الشركات الأجنبية للاستثمار في المطحنة الإضافية ومصنع والكسكسي وهذا بهدف تنويع المنتجات .
- زيادة مناصب الشغل بهدف القضاء على البطالة.
- إعادة تأهيل الموارد البشرية بواسطة التكوين والرسكلة للإطارات والأعوان .
- الاهتمام بالجانب التكنولوجي وإرساء شبكة الاعلام الآلي .
- تطير نوعية المنتوج والسهر على المطابقة لهذه النوعية وفقا للمقاييس المعمول بها وطنيا ودوليا .
- جعل الموظفين في حالة من التكييف الاجتماعي والتكييف الأسري بما يحقق تنمية وتطوير أسريا لضمان تطوير المنشآت وتحقيق أهداف المنظمات بصورة إيجابية وفعالة .
- تحقيق اقصى ربح ممكن وذلك بتحسين قدرتها الإنتاجية وتنويع منتجاتها وتحسين جودة السلع وهذا بالاستغلال الأمثل والكامل لطاقتها مع الدخول في المنافسة المحلية أولا وتحقيق الاكتفاء الذاتي للمنطقة والبحث عن قطاعات جديدة في السوق وزيادة عدد موزعي السلعة وضمان التغطية الكاملة للسوق[1].

[1]- مسير إدارة الموارد البشرية لمطاحن مهدية

الخلاصة :

لقد قمنا في هذا الفصل بمحاولة إسقاط ما جاء في الدراسة النظرية حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بولاية تيارت، فوجدنا أن الولاية تتوفر جملة من الإمكانيات والتي تأهلها لتكون قطب استثماري محفز ومشجع خاصة للأفراد المحليين من خلال إقامة مشروعاتهم وعنصر فعال في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية على الصعيد الوطني.

كما تطرقنا في هذا الفصل الى واقع التنمية المحلية لولاية تيارت وجميع الموارد المتاحة بها والتعرف على مديرية الصناعة والمنجم ومهامها وكيف تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أداء عملها والتعرف على مؤسسة مطاحن مهدية والاستراتيجيات المستقبلية لها وكيف تساهم في التنمية المحلية لولايتنا، وكان علينا ابراز مدى نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمار وتحقيق التنمية المحلية لولاية تيارت.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

لقد كانت دراستنا محاولة حل الإشكالية المطروحة والمتمثلة في ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية لولاية تيارت؟

لقد قدمنا في هذا البحث محاولة للتعرف على إعطاء توضيحات من بعض الدول والهيئات التي تهتم بهذا الموضوع ومحاولة التطرق أيضا إلى معرفة الخصائص والمميزات ومختلف أشكال هذه المؤسسات ويعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الأكثر ديناميكية، حيث أضحى رقما أساسيا في الكثير من اقتصاديات الدول وهذا نظرا للدور الذي تلعبه في التنمية والإنعاش الاقتصادي، حيث تساهم في امتصاص البطالة وتشغيل أكبر نسبة من اليد العاملة الموجودة، ورغم هذه الأهمية تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف البلدان الكثير من المشكلات والمعوقات التي تحد من قدرتها على النمو والتطور.

كما قدمنا مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتنمية والتنمية المحلية على أساس أن التنمية صارت حديث العام والخاص حيث يعتبر الإنسان العنصر الأساسي في التنمية وفي نفس الوقت هي تحد الإنسان وتحوله من الأسوأ إلى الأحسن وترفيه وتطوره.

وفي نفس مجري التحليل توصلنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بعدة خصائص هذه الخصائص والمميزات التي تضفي على هذا النوع من المؤسسات طابعه الخاص وتتمثل في سهولة تأسيس هذا النوع من المؤسسات، دقة الإنتاج وسرعة الاستجابة لحاجات السوق، سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة، وسيلة من وسائل خلق العمالة، محدودية الانتشار الجغرافي، محدودية رأس المال المستثمر، اختلاط أنماط الملكية والاعتماد على تكنولوجيا بسيطة.

فيما قمنا بإسقاط ما تم دراسته من الجانب النظري على الواقع العملي على اعتبر ولاية تيارت كنموذج لدراسة الحالة التي قمنا فيه بتناول مختلف الإمكانيات التي تمتلكها ولاية تيارت والتي يمكن أن تؤهلها إلى استقطاب مجال استثماري خصب، ليأتي إبراز تطور حصيلة التنمية المحلية بالولاية وذلك بالتعرف على مختلف الهياكل ووضع عينة من هذه المؤسسات ألا وهي مطحنة مهدية والتعرض إلى مختلف البرامج والمخططات التي استفادت منها الولاية فعليا والتي حصدت نتائج محسوسة في مختلف المجالات، كما حاولنا الوقوف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية وتقييم مدى مساهمتها

في توفير مناصب العمل واستغلال إمكانياتها الفلاحية والصناعية وفي المجال السياحي التي تعود بالإيرادات على الولاية، وأيضا إلى عراقيل وسبل تفعيل دور هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية من خلال التطرق إلى كيفية استفادة الولاية من الهيئات والهياكل والمنشآت القاعدية التي تعمل مع مديرية الصناعة والمناجم من أجل هدف وحيد وهو تشجيع ودعم هذه المؤسسات لتحقيق الأهداف المسطرة.

أولا: النتائج.

مكنتنا هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي من اختيار الفرضيات واستغلال النتائج التالية:

من خلل دراستنا للجوانب النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع وجدنا

الفرضية الأولى: تعالج الفرضية الأولى فكرة أن: لا يوجد تعريف واضح ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون مقبولا من جميع الأطراف المهمة بهذا القطاع وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص تجعلها ذات أولوية وتؤهلها للقيام بدور فعال تعمل من خلاله على تحقيق الأهداف المسطرة واستخلصنا أنه رغم تعدد المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشابكها وبالرغم من اختلاف الدول والهيئات حول وضع التعريف موحد وواضح لهذه المؤسسات إلا أنها تتفق وفي مجملها على أهمية الدور التنموي الذي تلعبه في جميع المجالات ووعي جميع الأصعدة وهذا ما تترجمه الجهود المبذولة من طرف هذه الدول في سبيل دعم وترقية هذه المؤسسات نظرا لمل تكتسبه من خصائص التي تؤهلها للقيام بالدور التنموي المطلوب.

الفرضية الثانية: أما الفرضية الثانية فتدور حول فكرة أن التنمية بصفة شاملة والتنمية المحلية عملية معقدة يسعيان دائما إلى الإنتقال من حالة إلى حالة أحسن منها وبطريقة مستدامة، لما لها من أبعاد متعددة وأنها ذات طبيعة ديناميكية واستخلصنا أن صحة الفرضية تكون أن التنمية المحلية هي عملية معقدة ومتشابكة في بعضها وهي عبارة عن مزيج بين الجهود المحلية الحكومية والمشاركات الشعبية في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة من خلال التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى السياسية كما يتطلب هذا التخطيط المستمر والمراقبة المتزامنة للأعمال المتعلقة بهذا الجانب.

الفرضية الثالثة: وتدرس هذه الفكرة أن تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القضاء على البطالة ومقاومتها كما تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية نظرا لأهميتها في اقتصاديات الدول النامية والمنظورة من خلال دورها في تنمية المجتمعات المحلية بما يتناسب مع إمكانياتها واستخلصنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخلق مناصب شغل جديدة بهذا هي تقضي على البطالة كما ترفع من الاقتصاد الوطني.

الفرضية الرابعة: وتدرس فكرة أن الجزائر تنبني خطط وسياسات واستراتيجيات متكاملة تعتمد فيها على جملة من الهيئات والهياكل وتنفذ من خلالها مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها ودعم فكرة التنمية المحلي وأثبتنا صحة الفرضية باعتبار أن الجزائر سعت إلى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاعتماد على إستراتيجية متكاملة تعمل ضمن منظور كلي وجزئي وتعتمد فيها جملة من الهياكل والهيئات وتطبق من خلالها المشاريع والبرامج التي تهدف إلى ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعالجة مختلفة المشاكل التي تعاني تواجهها.

الفرضية الخامسة: تدرس فكرة أنه لا يمكن اعتبار التنمية المحلية لولاية تيارت بالممتازة ولكنها مقبولة وخاصة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي من خلال مساهمتها في تحسين الظروف المعيشية للمواطن والمجهودات المبذولة في الانتقال من حالة إلى حالة أحسن منها .

كما تمتلك ولاية تيارت مجموعة من الإمكانيات التي تجعلها محطة أنظار وتؤهلها لاستقطاب مجال استثماري مستدام إلا أن هذه الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي توفر للولاية الموارد المطلوبة والتي تعتبر من أهم مداخلات الارتقاء بالتنمية المحلية وحسب دراستنا وجدنا أن ولاية تيارت تعمل ساعية على توفير الجو الملائم للاستغلال الأمثل لهذه الإمكانيات وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدور الكبير الذي مكن أن تلعبه في مجال التنمية المحلية من توفير مناصب العمل والعوائد المالية والتي سترفع من القيمة المضافة وزيادة الناتج الداخلي وتقليل العبء على المؤسسات الكبيرة لتحقيق أهدافها. من خلال دراستنا للمنشآت القاعدية للولاية وجدنا أنها تمتلك موارد مالية التي تساعد المؤسسات لتغطية احتياجاتها وسجلنا أيضا وجود بعض الهياكل الثقافية والترفيهية والخدماتية وها ما زاد من وعي المجتمع المحلي الذي انعكس إيجابا على الأخلاقيات والسلوكيات الاجتماعية، وتطرقنا في دراستنا التطبيقية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ألا وهي مطاحن مهدية والدور الكبير الذي

تساهم فيه عملية التنمية المحلية من خلال توفير مناصب عمل وتحقيق الاكتفاء الذاتي للولاية وهذا ما يساهم في زيادة القيمة المضافة والناتج الداخلي الذي يرجع بالإيجاب لهذه الولاية.

ثانيا: التوصيات: يمكن صياغة التوصيات التالية:

– الاهتمام الكبير بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برمجة أيام تحسيسية وثقافية حول هذا القطاع سواء على مستوى الجامعات أو على مستوى قطاع الثقافات من أجل توعية الشباب بوجود اختيارات أخرى بدل التفكير في الوظيفة.

– إنشاء شبكة لهيئات التكوين والاستشارة تكون مختصة في التنمية المحلية وتأهيل الكفاءات المحلية.

– يجب أن تتم معالجة العلاقة بين البيئة والموارد الطبيعية والتنمية المحلية كمجموعة متداخلة ومترابطة فيما بينها.

– الاهتمام بنشر الوعي البيئي والتعليم لدى كافة فئات الشعب الجزائري والعمل على إتباع اللامركزية في إدارة البيئة في الجزائر.

– إيجاد الحلول المناسبة للمشكلة البيئية في كافة مناطق الوطن.

– لابد من مراعاة النواحي الجمالية الطبيعية والأثرية والمعمارية في ولاية تيارت باعتبارها أنها تمثل أهم جانب من جوانب السياحة البيئية وفي الوقت نفسه نكون بمثابة عنصر جذب مهم للسائحين الذين يزورون الجزائر.

– إعادة إحياء المنطقة الصناعية بولاية تيارت من خلال القيام بحملة توعية لأهمية هذا التواجد الصناعي في تحقيق التنمية المحلية وأهمية الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والسياحية والبشرية في المنطقة والقيام بخلق النسيج المؤسساتي المتكامل والمتفاعل فيما بينها وعن طريق التوجيه إلى العمل الإنتاجي والصناعي الذي يحكمه مبدأ الاستدامة والعقلانية.

ثالثا: آفاق البحث.

يعتبر موضوع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية موضوعا واسعا رغم تعقده وتداخل الأفكار فيه لذلك نقترح وجود بحوث أخرى تكمل زويا هذا البحث كالتالي:

- السياحة ودورها في التنمية المحلية.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاركتها في الاقتصاد الوطني.
- تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التنمية المحلية ومشاكلها ومعوقاتها.

قائمة الجداول والاشكال البيانية

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (1-1)	تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل	28
الجدول (1-3)	تطور عدد المؤسسات ومناصب الشغل لسنتي 2015 و2016 لولاية تيارت	85
الجدول (2-3)	النسبة المئوية لعدد المؤسسات ومناصب الشغل المنشأة إلى غاية 2016/09/30	86
الجدول (3-3)	تطور عدد مناصب الشغل للفترة 2016/2013 لولاية تيارت	87
الجدول (4-3)	تعداد العمال	94
الجدول (5-3)	كتلة الاجور شهريا	94
الجدول (6-3)	الكمية المشتراة من القمح لسنوات 2014 إلى 2016	96
الجدول (7-3)	الكمية المباعة من منتوجات القمح خلال السنوات 2014-2016	97

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (1-1)	الهيكل التنظيمي التقليدي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة	17
الشكل(2-1)	نموذج الهيكل التنظيمي التقليدي بالنسبة للمؤسسات المتوسطة	18
الشكل (3-1)	المشكلات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	36
الشكل (4-1)	أسباب مشكلات العمالة الفنية المدربة	41
الشكل (1-3)	الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة والمناجم	84
الشكل (2-3)	منحنى بياني يوضح تطور عدد المؤسسات ومناصب الشغل لفترة 2013-2016 في ولاية تيارت	88
الشكل (3-3)	الهيكل التنظيمي لمطاحن مهدية (شركة ذات أسهم)	92

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيطي والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2011م- 1432هـ.

- أمل عبد الفتاح، **الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظم العالمي**، دار الفكر العربي، ط1، 2013.

- إياد عبد الفتاح، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة**، جامعة الإسراء، عمان، الأردن، ط1، 2013.

- جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط ع 1، 2009.

- خبابة عبدالله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دط، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.

- رحموني أحمد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية، ط1، 2011.

- رشيد أحمد عبد اللطيف، **أساليب التخطيط للتنمية**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

- ضياء الناروز، **المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وسائل التمويل التقليدية والإسلامية –دار المقارنة-** ،ط1، دار التعليم الجامعى، الإسكندرية، مصر، 2015.

- طاهر منصور محسن الغالبي، **إدارة واستراتيجية منظمة الأعمال الصغيرة والمتوسطة**، دار وائل للنشر، ط1، الأدرن، 2009.

- علي جدوع الشرفات، **التمية الاقتصادية في العالم العؤبي**، ط1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

- فارس رشيد البياني، **مفاهيم واتجاهات استراتيجية في التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، دار السوافي العلمية للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2015.

- فريد راغب النجار، **إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999.

- فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسة وفاعلون**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015م، 1436هـ .

- كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جوادة، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، جامعة مؤتة، الأدرن، 2000.

- كمال تابعي، **تغريب العالم الثالث، دراسة نقد في علم إجتماع التنمية**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1993.

- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوزادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، ط1، دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

- محمد الصيرفي، **البرنامج التأهيلي لإعداد أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دروس دولية للنشر والتوزيع، ط1.

- محمد رياض عالمي، **نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية**، مكتبة الاسكندرية، مصر، 1989.

- محمد صالح الحناوي وآخرون، **مقدمة في الأعمال في عصر التكنولوجيا**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

- محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، مجموعة النيل العربية، ط1، مصر، القاهرة، 2003 .

- محمد وجيه بدوي، **تنمية المشروعات الصغيرة**، المكتب الجامعي الحديث، 2004.

- مختار حمزة وآخرون، **دراسات التنمية الريفية المتكاملة**، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1994.

- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2007 .

- مروة أحمد، نسيم برهم، **الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة**،ط2،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيعات القاهرة، مصر، 2014.

- نائف برنوطي سعاد، **إدارة الأعمال الصغيرة**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2008.

ثانيا: الرسائل الجامعية.

- إسماعيل بوخاوة، عبد القادر عفوي، **التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دورة تدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر،، 25-28 ماي، 2003.

- بريحي شهرزاد، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أبي بكر بلقايد، تلسمان، منشورة، الجزائر، 2012.

- جمال بوثلجة، **دور التسويق الدولي في بقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة ميدانية بمدبغة المسيلة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسطينة، الجزائر، 2011-2012.

- سمير سعدواي وآخرون، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنية الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، قسم علوم التسيير، فرع مالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2006 .

-شاوي صباح، **أثر التنظيم الإداري على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2009.2010.

- شعيب آتشي، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008

- ضياف علية، **رأس المال المخاطر كبديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** رسالة ماجستر غير مستوردة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2009.

- طالبي خالد، **دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة، الجزائر، 2011. طالبي خالد، **دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة، الجزائر، 2011.

- عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس، **مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطوير قدرتها التنافسية،** نفس الدورة التدريبية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي، 2003.

- عثمان حسن عثمان، **مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية،** بحوث وعمل أوراق الدورة الدولية 25-28 ماي 2003، حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004.

- عدة عابد، **تشخيص واقع المؤسسات المصغرة ولاية تيارت،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، الجزائر، ودورها في تفضيل التنمية المحلية (السنة الجامعية 2010- 2011).

- غدير أحمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،** رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007.

- قشيدة صورية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،** دراسة حالة الشراكة الجزائرية الأوروبية للمساهمات "فينانيب" رسالة ماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011.2012.

- لزهر العابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،** رسالة دكتوراه غير منشورة، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012-2013 .

- نصر الدين بن نذير، **الإبداع االتكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002.

- نظيرة قلايدي، محمد الأمين ووليد طالب، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة أبحاث المؤتمر الدولي،** تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، الجزائر يومي 11و12 مارس 2013.

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات.

- إبراهيم توهامي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية المحلية الاقتصادية في الجزائر،** ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سكيكدة، الجزائر، 13-14 أفريل، 2008.، ص 08.

- جمعي عماري، **مساهمة الجماعات المحلية في تشجيع مجال الصناعة الزراعية والغذائية،** ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، 26-27 أفريل، 2004.

- ساعد قرمش، زهرة بوغنية، **الابداع وانعكاساته على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** مداخلة ضمن الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد في التنمية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة، الجزائر، 13-14 أفريل 2008

- عبد المجيد قدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري،** مجمع الأعمال: الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، الجزائر، 8-9 أفريل 2002.

- فوزي أبو جزر، **المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الحد من مشكلة البطالة في فلسطين**، مداخلة ضمن مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الإنسحاب الإسرائيلي عليه التجارة، الجامعة الإسلامية، 2006.

- محمد العيد مباركي، **المؤسسات الصغيرة ودورها في التنمية**، مداخلة ضمن ملتقى أول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الأغواط، الجزائر، 8-9 أفريل 2002.

- مخبر تحت عنوان reformes economiques devellopement et strategies d'integrationen ecomonie mondiale n° dl : 1838-2006 ناصر صراردي عدون، عبد الرحمن بابنات، دراسة حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها مع نظرة أولية حول الجزائر.

- مصطفى محمود ،محمد عبد العال عبد السلام، **دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة**، خبرة دولية مداخلة ضمن الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، 14-15 مارس 2010.

- منظمة العمل العربية، **دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من أزمة البطالة**، ورقة عمل مقدمة إلى المنتدى العربي للتشغيل، بيروت، لبنان، 19-21 أكتوبر 2009.

رابعا: الدوريات والمجلات.

- أحمد غريبي، **التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، محاضرة، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2011.

- السعيد بريش، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية حالة الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، ع 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2007.

- عبد المطلب عبد المجيد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدورة الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001 .

- فريدة لقرط، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها**، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية، 25-28 ماي 2003 حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار، سطيف، الجزائر، 2004.

خامسا: المواقع الإلكترونية.

- www.tammai.ma نظرة على التنمية المحلية، 2017/03/15، على الساعة 14:00.
- محمد عدنان وديع، التنمية ومؤشرات التنمية واستراتيجيات التنمية www.sef.ps .
- فوج البصائر، **قسم المجالي البيئي والاجتماعي**.
- رزان صلاح، خصائص التنمية، www.maiudoo3.com.
- صادق صادق ، التنمية www.maiudoo3.com.
- ولاية تيارت، https :ar.wikipedia.org/wiki.
- www.mouwazaf-dz.com

الملاحق

الملحق رقم: 01.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت –
كلّية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

فريق ميدان التكوين

السنة الجامعية: 2016 - 2017

تيارت، يوم: 2017-04-10

إلى السيّد: مدير الصناعة والمناجم
لولاية تيارت

الموضوع: تربص ميداني

في إطار تحضير مذكرات التخرج التي تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة: ماستر في: علوم اقتصادية وعلوم تجارية والتسيير
تخصص: اقتصاد وتنمية

يشرفني أن أطلب من سيادتكم الترخيص للطلبة الآتية أسماءهم:

- مغيث فيصل
- رحال مفيان
-

القيام بالتربص داخل مؤسستكم وذلك من أجل إدماجهم في الوسط المهني.

تقبلوا خالص الشكر والتقدير لتعاونكم.

مسؤول الشعبة:

عن وزير الصناعة والمناجم
و بتفويض منه
مدير الصناعة والتنظيم
جمال الدين قنطيط

الملحق رقم: 02.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت –
كلّية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
فريق ميدان التكوين

السنة الجامعية: 2016 - 2017

تيارت، يوم: 11 أفريل 2017

إلى السيّد: مدير ش.ذ.أ
مطاحن مرحيلة
المنطقة الصناعية مرحيلة

الموضوع: تربص ميداني

في إطار تحضير مذكرات التخرج التي تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة: ماستر في: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
تخصص: اقتصاد وتنمية

يشرفني أن أطلب من سيادتكم الترخيص للطلبة الآتية أسماءهم:

- مغنية فيصل
- رحال صفيان
-

القيام بالتربص داخل مؤسستكم وذلك من أجل إدماجهم في الوسط المهني.

تقبلوا خالص الشكر والتقدير لتعاونكم.

Avis favorable
le 11/04/2017

مسئول فريق ميدان التكوين
في السنة الثانية ماستر
والعلوم الاقتصادية
السنة الجامعية: مسيرة وعلوم التسيير
كلية العلوم
حسين يحي

MOULINS DE MAHDIA
Ressources Humaines